جامعة الدكتور يحي فارس المدية

-كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-

قسم علوم التسيير

انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر 2000-2015.

مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر تخصص مالية وإدارة المخاطر

من إعـــداد الطالبتان:

- عايس بشرى.

- قويدري خيرة.

إشـــراف الأستـــاذ:

غزازي عماد.

السنة الجامعية

2017-2016

شكر وعرفان

نتقدم بالشكر الخاص إلى الاستاذ الدكتور غزازي عماد الـــــذي وافق على الاشراف على عملنا ولم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات طيلة فترة العمل معه وفقه الله .

كمـا لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة عملنا هذا.

الإهداء...

أهدي عملي هذا إلى:

- العزيـزيـن الكريمين أبـــي وأمـــي.
- إخوتـي رعاهم الرحمان.
- كل أفراد عـــا ئلتي.
- الأصدقاء والأحبـاب.
- كل أساتذتي فـي مختلف الأطوار.

بشرى.

الإهداء...

أهدي عملي هذا إلى:

- العزيـزيـن الكريمين أبـــي رحمه الله وأمـــي الغالية,
- إخوتـي حفظهم الله.
- كل أفراد عـــا ئلتي.
- الأصدقاء والأحبـاب.
- كل أساتذتي فـي مختلف الأطوار.

ملـــيكة.

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التغير في تقلبات أسعار البترول وتداعياته على الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر التغير في أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية (الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، الناتج الداخلي الاجمالي، الميزانية العامة للدولة) في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل البيانات الإحصائية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية تتعلق بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي علاقة طردية، يعني هناك أثر سلبي للصدمات النفطية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

– الكلمات المفتاحية: أسعر البترول، التوازنات الاقتصادية الكلية، الاقتصاد الجزائري، الصدمات النفطية.

Résumé:

Cette étude vise a déterminer l'impact du changement dans la volatilité des prix de pétrole et de ses répercussions sur l'économie algérienne et l'impact de la variation des prix du pétrole sur certaines variable économiques (balance commerciale, balance des paiements, PIB, général unee) en Algérie durant la période 2000-2015 en se fondant sur le descriptif analytique pour la description et l'analyse des données statistique.

L'étude a conclu que les variables économiques ne liées aux prix du pétrole dramatiquement aucune augmentation ou diminuent linéaire, signifie qu'il y a un impact négatif de chocs pétroliers sur la stabilité économique en Algérie.

Mots-clés: les prix du pétrole, macroéconomiques, l'économie algérienne, les chocs pétrpliers.

الـفـهـرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	i.
شكر وعرفان	ii.
مستخلص	iii.
الفهرس	iv.
قائمة الجداول	v.
مقدمة عامة	
الفصل الأول: الجوانب الفنية والاقتصادية للبترول.	
تمهيد.	**05**
المبحث الأول: الأبعاد الفنية لصناعة البترول.	**06**
المطلب الأول: تعريف ونشأة البترول.	**06**
المطلب الثاني: مميزات البترول وطرق اكتشافه.	**08**
المطلب الثالث: مراحل صناعة البترول.	**10**
المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية لصناعة البترول.	**12**
المطلب الأول: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي.	**12**
المطلب الثاني: أهمية النفط على الصعيد السياسي والاجتماعي.	**14**
المطلب الثالث: النفط في العالم العربي.	**17**
المبحث الثالث: القطاع النفطي في الجزائر.	**18**
المطلب الأول: التطور التاريخي للبترول في الجزائر.	**18**
المطلب الثاني : تنافسية المحروقات في الجزائر.	**22**
المطلب الثالث: إمكانية الجزائر البترولية.	**24**
خلاصة الفصل.	**28**
الفصل الثاني: تطور أسعار البترول والصدمات النفطية.	**29**
تمهيد.	**30**
المبحث الأول: الأسواق البترولية وأساليب التسعير.	**31**
المطلب الأول: عموميات حول السوق البترولية.	**31**

المطلب الثاني: التسعير البترولي وأساليبه.	**39**
المطلب الثالث: الأثر المتبادل لسعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية.	**45**
المبحث الثاني: محددات أسعار البترول.	**47**
المطلب الأول: الطلب البترولي.	**47**
المطلب الثاني: العرض البترولي.	**51**
المطلب الثالث: العوامل المحددة للسعر العادل للبترول.	**55**
المبحث الثالث: تطورات أسعار البترول وصدماته خلال فترة (1986-2014).	**56**
المطلب الأول: تطورات أسعار النفط بعد أزمة 1986.	**56**
المطلب الثاني: التطورات النفطية خلال فترة (2000-2014).	**59**
المطلب الثالث: انهيار أسعار النفط لسنة 2014.	**60**
خلاصة الفصل.	**66**
الفصل الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.	**67**
تمهيد.	**68**
المبحث الأول: اثر تقلبات أسعار على التوازنات الخارجية.	**69**
المطلب الأول: اثر تقلبات أسعار البترول على ميزان التجاري.	**69**
المطلب الثاني: اثر تقلبات أسعار البترول على الاحتياطات الأجنبية.	**71**
المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الداخلية.	**73**
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الناتج الداخلي الاجمالي.	**73**
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة.	**75**
المبحث الثالث: آليات التخفيف من حدة التبعية البترولية في الجزائر.	**78**
المطب الأول: السياحة واستثمار الأجنبي كبديل لقطاع المحروقات.	**78**
المطلب الثاني: تنشيط قطاعي الصناعة وزراعة لتخفيف من التبعية البترولية.	**82**
المطلب الثالث: الطاقات المتجددة كبديل للبترول.	**84**
خلاصة الفصل.	**86**

خاتمة عامة.	**88**
قائمة المراجع.	**90**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تطور احتياطي البترول عربيا وعالميا (2007-2014)	25
(2-1)	تطور إجمالي استهلاك البترول في الجزائر (2002-2013	26
(1-2)	إنتاج واحتياطي وسعة المصافي لدول الأوبك ودول خارج الأوبك لسنة 2000	37
(2-2)	تطور أسعار النفط الخام(1986-1999)	56
(3-2)	الأزمات البترولية الرئيسية خلال الفترة (1986-2014)	62
(1-3)	تطور أرصدة ميزان المدفوعات وميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2015)	69
(2-3)	تطور الاحتياطات الأجنبية خلال الفترة (2000-2015	71
(3-3)	تطور الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2015)	73
(4-3)	تطور أرصدة الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2015)	76
(5-3)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وصادرة للجزائر	81

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يحتل النفط مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث يمثل سلعة إستراتجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات، كما أن دوره يعتبر حيويا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته سواء في الصناعة أو الزراعة، فضلا عن استعمالاته الدولية، وقد أدت هذه الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار مما جعلها تتميز بتقلب وعدم الثبات.

وقد اعتمدت الجزائر على النفط كمصدر مهم في تعزيز جهودها التنموية ويرجع بشكل أساسي لعائداته السريعة وربحيته العالية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية هي محصلة عوامل متعددة انعكست في النهاية على التقلبات الحادة في أسعار البترول هبوطا وارتفاعا، تقضي إلى حالة من عدم الاستقرار.

ولأن الجزائر اعتمدت ولا تزال تعتمد على قطاع المحروقات فهي رهينة التقلبات التي حدثت على مستوى السوق النفطية العالمية حيث أن التنمية الاقتصادية في الجزائر تبقى حبيسة التغيرات سواء بالإيجاب أو السلب على مختلف التوازنات الكلية في الجزائر وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

– مامدى تأثير تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000–2015؟

وفي سياق الإجابة على الإشكالية الرئيسية ارتأينا تجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية.

1 / فيما تتمثل أبعاد السلعة البترولية ؟

2/ ماهو تأثير نمو قطاع المحروقات في الجزائر على باقي القطاعات الاقتصادية؟

3/ مامدى تأثير انخفاض وانهيار أسعار النفط لسنة 2014 على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

- **الفرضيات**

قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية كمنطلق للبحث.

1/ للسلعة البترولية عدة أبعاد فهي سلعة إستراتجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية.

2/ نمو قطاع المحروقات الجزائرية أثر بالسلب على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى مما خلق تبعية تامة لهذا القطاع.

3/ انعكس انهيار أسعار النفط لسنة 2014 بالسلب على التوازنات الاقتصادية الكلية.

- **أهمية الدراسة.**

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الآثار التي تخلفها أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية بمختلف مؤشراتها، وذلك من خلال استعراض أهم التغيرات التي عرفها سعر النفط في السوق العالمية، كما تنبع أهمية الدراسة من الاهتمام البالغ الذي حظي به البترول في مختلف اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة له والدور الذي يلعبه الذهب الأسود في تطور وتحقيق رفاهية الدول لما يوفره من موارد مالية تساهم في استمرارية دوران عجلة اقتصاديات هذه الدول.

- **أهداف الدراسة.**

تهدف الدراسة في مضمونها إلى الوقوف على مجموعة من الأهداف تتمثل في:

– الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول ما يجعله رهينة للتغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية.

– الوقوف على عجز السلطات الجزائرية في خلق موازنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما ساهم في إنفراد قطاع المحروقات بقيادة الاقتصاد الوطني.

– محاولة الكشف عن إمكانية تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر كونها نقلة نوعية مصاحبة لتغيرات هيكلية في جميع الميادين وقدرة الجزائر على تحقيق مستوى عالي من الرفاهية.

- **منهج الدراسة.**

للإجابة على إشكالية الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث الوصف في الإطار النظري للسلعة البترولية، والاعتماد على التحليل لتحليل الصدمات النفطية وآثارها، وتحليل أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري ومدى تأثرها بتقلبات أسعار البترول.

- **صعوبات الدراسة.**

كأي باحث في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أو في أي حقل يتسم بالتغير المستمر، واجهنا مجموعة من الصعوبات التي حالت دون الخوض بعمق في تناول الموضوع بسبب تعارض الإحصائيات التي تخص بعض المؤشرات الاقتصادية حديثة النشأة، كما أن حقل التنمية الاقتصادية حقل متجدد ومتطور من حيث مؤشراته مما يصعب علينا سرعة تتبعه وإدراجه ضمن الدراسة.

- **هيكل وتقسيمات الدراسة.**

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة، وتعقبها خاتمة حيث تضمن:

الفصل الأول: الجوانب الفنية والاقتصادية للبترول حيث تم التطرق فيه إلى الأبعاد الفنية (أصل البترول وخصائصه) والابعاد الاقتصادية لصناعة البترول (أهميته في الاقتصاد) وقطاع النفطي في الجزائر (تطور الصناعة البترولية في الجزائر—امكانية الجزائر البترولية)

وتناول **الفصل الثاني: تطورات أسعار البترول والصدمات النفطية** تم فيه عرض عموميات حول السوق البترولية والسعر البترولي، ومحددات أسعار البترول، والتطورات التي حدثت في أسعار البترول وصدماته كما عالج انهيار أسعار البترول لسنة 2014 (أسباب، أثاره وسبل مواجهة هذا الانهيار)

ويحلل **الفصل الثالث انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، فقد ناقش هذا الفصل أثر تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الخارجية والداخلية للاقتصاد الجزائري منها الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، الناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة.

كما نعطي عرضا لإمكانيات الجزائر لتخفيف التبعية لقطاع المحروقات.

➢ **الدراسات السابقة**

- قويدري قويشح بوجمعة، دراسته تتمحور حول انعكاسات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر تطرق فيها إلى أصل البترول ونشأته إضافة إلى الأبعاد الفنية والاقتصادية لصناعة البترول، ودراسة تطورات أسعار البترول والعوامل المحددة لها كما قامت الدراسة بتحديد أساليب التسعير مع ذكر محددات أسعار البترول وتحليل انعكاسات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

- دراسة زيتوني هوارية، والتي تطرقت إلى أسعار البترول وانعكاساتها على ميزان المدفوعات في الجزائر بالإضافة إلى تغيرات الأسعار خلال فترة 1991–2010 وأثره على الإيرادات البترولية.

- دراسة صالح صالحي، تطرق إلى إحتياطات الجزائرية من البترول والغاز الطبيعي والغاز الصخري وأهمية كل من الغاز الصخري والثروة البترولية في الاقتصاديات الحديثة وإلى أثار وانعكاسات انخفاض الأسعار على الناتج الداخلي والاحتياطات الرسمية، الموازنة العامة، قطاع التجارة، كما تناول انعكاسات انخفاض أسعار المحروقات على سعر الصرف والقدرة الشرائية، المديونية العمومية وتوصلت إلى الآثار السلبية للانخفاض للتوازنات السابقة الذكر.

- بلقلة ابراهيم، حيث تناول هذا البحث محددات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، وحلل وضعية الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط في تقلبات أسعار النفط بالإشارة إلى وضعية الموازنة العامة للجزائر، وقد توصل إلى أن التقلبات التي تحدث على مستوى أسعار النفط تؤثر على الموازنة العامة للبلدان العربية والجزائر، لأن اقتصاديات هذه الدول تعتمد على إيرادات البترولية.

الفصل الأول:

الجوانب الفنية والاقتصادية للبترول.

تمهيد:

باكتشاف الثروة النفطية تغيرت معالم الحياة فوق الأرض، وأصبحت هذه الثروة الطاقوية الرائدة وبدون منازع، والركيزة الاساسية لاستمرار الحياة وهذا بالنظر لما تتميز به من خصائص جعلتها أفضل وأرخص وأجود وأنظف أنواع الطاقات المستعملة.

تعتبر الثروة النفطية المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وبدونها ما كان للثروة الصناعية أن تقفز تلك القفزات النوعية التي قفزتها، وما كان لبني البشر أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه اليوم من تقدم ورقي وازدهار، فهي تساهم اليوم إسهاما كبيرا وتحقق دفعا قويا للجهود التي تبذلها المجموعات الدولية، وهي المحرك الرئيسي لكل القطاعات الاقتصادية، من صناعة، وزراعة، ونقل... وغيرها، ونظرا للأهمية الكبيرة للثروة النفطية فإنها تسمى عند الاقتصاديون (برأس المال التشغيلي المتحرك) وهى تستخدم لبناء الثروات الدائمة التى لا تنقطع.

وأصبحت الثروة النفطية بالنظر لأهميتها موضع نقاش في كل المنظمات الدولية والإقليمية وتأثر حتى في صناعة رؤساء وقادة الدول، وكانت دائما هي السبب الرئيسي المباشر وغير مباشر، وسواء كان بسبب معلنا أو خفيا في نشوب الحروب والصراعات الاقليمية والدولية.

ونهدف من خلال هذا الفصل والذي خصصناه لدراسة الجوانب الفنية والاقتصادية للبترول أن نلقي الضوء من خلال مباحثه الثلاثة على:

- **المبحث الأول: الأبعاد الفنية لصناعة البترول.**
- **المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية لصناعة البترول.**
- **المبحث الثالث: القطاع النفطي في الجزائر.**

المبحث الأول: الأبعاد الفنية لصناعة البترول.

منذ اكتشاف البترول ومعرفة خصائصه ومميزاته أصبح يعتبر من أهم مصادر الطاقة وحضي باهتمام ورعاية خاصة، وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية للعديد من الدول، هذا ما أكسبه أهمية كبيرة في جميع القطاعات.

المطلب الأول: تعريف ونشأة البترول.

الفرع الأول: تعريف النفط.

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هذه المادة، والتي باكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعا، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط وهذا يرجع إلى أهميته الاقتصادية الكبيرة والتى أصبحت تضاهي أهمية الذهب في الاقتصاد العالمي.

وبالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول[1].

البترول، زيت البترول، النفط = petrolum وبتالي نستنتج بأن البترول هو نفسه النفط وبهذا يمكننا أن نقول وبهدف توحيد المصلحات، برميل النفط = برميل البترول.

إن كلمة البترول هى بالأصل كلمة لاتنية petrolum وتتكون من جزأين petr وتعني صخر وolum تعني الزيت، وبجمع الجزأين نجد أن petrolum تعني زيت الصخر[2].

والبترول هو سائل قاتم اللون يحتوي على العديد من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران[3].

---

[1] أحمد شفيق الخطيب، **معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية**، الطبعة الجديدة، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلع، بيروت، 1990، ص323.

[2] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص8.

[3] مصطفى ديبون، **ما هو البترول**، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، تسجيل بالمكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 80-280، ماي 1981، ص13.

وهناك من يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكاربونية الخام في الغالب والتى تحتوي على تركيبات مختلفة[1].

إن النفط هو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيمياويا من عنصرين فقط هما الهدروجين والكاربون، وفي نفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكاربونية المتقاربة، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئى فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى[2].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعطي التعريف الآتي للنفط: هو عبارة عن سائل لزج وكثيف يحتوي على مواد صلبة وأخرى غازية، لونه بني أو أخضر قاتم وقد يكون أسود وأحيانا عديم اللون ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال.

الفرع الثاني: نشأة النفط.

إن الدارس للشؤون النفطية يلاحظ بأنه هناك اختلاف واضح في كل التصورات التى تدور حول أصل النفط وكيفية نشأته وتكونه في الطبيعة، فلا يوجد هناك أي تصور واضح ودقيق حول هذا الموضوع بالذات، والمهم هنا هو أن النفط نشأ في سياق عملية هي غاية في التعقيد وعلى مدار حقب طويلة من الزمن، يصعب على الإنسان تحديدها أو حتى تصورها ولكن أغلب الدارسين أجمعوا بأن النفط يتكون في باطن الأرض، وعلى ضفاف البحار وأعماقها وعلى أعماق مختلفة وفي أزمنة جيولوجية متفرقة، ويتحرك من خلال الصخور الرسوبية عبر مساماتها ثم يتجمع في المصائد البترولية.

وبفضل التقدم العلمي الذي حققته العلوم الجيولوجية والكيميائية الجيولوجية في السنوات الأخيرة أزيح النقاب عن الطريقة التي يتكون بها النفط وأجمعت أغلب الأبحاث في هذا الشأن بأن النفط لا ينشأ إلا في ظروف شديدة الندرة وفي أزمنة جيولوجية مختلفة وبهذا فإن العثور عليه ليس أمرا سهلا كما أنه لا يوجد إلا في مناطق

[1] Oil and gaz production hand book, an introduction to oil and gaz production, havard devold, ABBATPA OIL and GAZ, 2006, p17.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق الذكر، ص08.

معينة وهذا من خلال تحركه عبر الطبقات الأرضية وتجمعها في أماكن محددة احتوته وحدت من ترحاله وتسمى هذه الأماكن بالمصائد البترولية[1].

المطلب الثاني: مميزات النفط وطرق استكشافه.

الفرع الأول: مميزات النفط.

تتميز السلعة النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات خاصة أكسبتها أهمية بالغة في تعظيم منفعتها وزيادة قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة النقط أو بكيفية استغلاله ومن أبرز هذه المميزات نذكر:

1 – الميزة التكنولوجية الفنية: هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة النفطية فكل تقدم في تكنولوجيا استغلال النفط يعزز مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتاج وما ينجر عن ذلك من انخفاض في الأسعار لاحقا، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية المنتجة لهذه المادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخيرات الفنية مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة[2].

2 – الميزة الإنتاجية: السلعة النفطية تتميز بارتفاع إنتاجها عموما، وهذا راجع لأن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطور فنيا وتكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإجمالية للإنتاج[3].

3 – ميزة مرونة الحركة الانتاجية: يقصد بها سهولة نقل السلعة النفطية من مراكز الانتاج الى مناطق الاستعمال والاستهلاك في أي نقطة من العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أى تغيير[4].

---

[1] كولن كامبيل، وآخرون، **نهاية عصر البترول التدابير الضرورية لموجهة المستقبل**، ترجمة عدنان عباس على، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2004، ص16.

[2] حسين عبد الله، **مستقبل النفطي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص86.

[3] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق الذكر، ص59.

[4] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال 1986–2008**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص7.

4 – ميزة الاستعمال الواسع: تتعدد وتتنوع استعمالات النفط وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة، وما يجعل من هذه المادة موردا حيويا للاقتصاد العالمي وللحضارة الإنسانية هو أن المشتقات النفطية على اختلاف أنواعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة.

الفرع الثاني:طرق استكشاف النفط.

هناك عدة طرق لاستكشاف المناطق النفطية وأهم هذه الطرق نذكر[1]:

1 – المسح الجوي والاستشعار عن بعد: تبدأ هذه الطريقة باستخدام الطائرات للاستشعار عن بعد أو الأقمار الصناعية إن وجدت حيث يتم تصوير المنطقة المراد البحث فيها عن البترول من الجو باستخدام آلات تصوير خاصة ثم يتم دراسة هذه الصور التى تمكن من وضع خرائط توضح ملامح السطح الجيولوجية وبذلك يتمكن الجيولوجيون والفنيون من تحديد أفضل هذه الأماكن للبحث عن البترول فيها.

2 – المسح الجيولوجي السطحي: بعد عمل المسح وتحديد أفضل الأماكن لاحتمال وجود البترول فيها، يقوم الجيولوجيين بوضع خرائط تبين ظواهر الصخور من هذه الأماكن، ثم يأخذون عينات من هذه الصخور لفحصها في المعامل، ومن المعلومات المستخلصة من ذلك يتمكن الجيولوجيون من وضع طريقة تحديد الأماكن الملائمة لتجميع البترول.

3 – المسح الجيوفيزيائى: تعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا عند الكشف عن البترول، وهي بدورها تنقسم إلى عدة طرق كالتالي:

– طريقة الجاذبية: تعتمد عن قياس التفاوت البسيط في قوة الجاذبية الارضية حيث تتغير هذه الجاذبية حسب تغير نوع الصخور الموجودة في مكان البحث.

– الطريقة المغناطيسية: تعتمد هذه الطريقة على قياس درجة واتجاه المغناطيسية الأرضية التي تعكس بدورها الطبقات الأرضية، حيث أن لكل طبقة من هذه الطبقات خواص مغناطيسية تختلف عن غيرها وهذه الطريقة لا تكفى لوحدها للكشف عن البترول.

[1] محمد فوزي أبو السعود، وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص143.

– **الطريقة السيسموجوافية:** وتسمي أيضا الزلزالية، وتقوم على إحداث هزات زلزالية صناعية في الطبقات الأرضية باستخدام بعض المتفجرات ثم العمل على استقبال وتسجيل أجهزة الاستقبال لصدى صوت الهزات التى يحدثها الزلزال الصناعي وتعتبر هذه الطريقة من أدق الطرق الجيو فيزيائية المستخدمة في الكشف عن البترول.

المطلب الثالث: مراحل صناعة النفط.

تمر الصناعة البترولية بمجموعة من النشاطات الاقتصادية المنصبة نحو استهلاك المورد الطبيعي البترولي، وأن تلك الأنشطة المتعددة والمختلفة في طبيعتها ودورها وهدفها تكون مرتبطة ومتكاملة فيما بينها خاصة وأن مادتها الأساسية هي البترول، وفيما يلي عرض موجز لتلك الأنشطة في مختلف المراحل[1]:

1 – مرحلة البحث والتنقيب: وهي المتضمنة على مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية الهادفة نحوى معرفة وتحديد تواجد الثروة البترولية، سواء كانت من ناحية كمياتها وأنواعها ونوعيتها وموقعها الجيولوجي والجغرافي أو من ناحية مدى سلامة الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية.

إن هذه المرحلة من النشاطات الاقتصادية للبترول يتوفر فيها عنصر المغامرة أو المخاطرة على تنوعه واختلافه من منطقة لأخرى ومن بلد لأخر، وعنصر المغامرة والمخاطرة مرتبط وناجم عن طبيعة هذا النشاط حيث يتم إنفاق رؤوس أموال كبيرة ولفترة زمنية ليست بقصيرة مقابل شيء مادى كامن في باطن الأرض قد يعثر عليه أو لا يعثر عليه بعد القيام بعمليات البحث عنه وحفر الآبار التجريبية.

2 – مرحلة الاستخراج: يتدفق في معظم الآبار الإنتاجية الأولى بقوة الدفع الطبيعية ولكن مع مرور الوقت تنخفض حدة هذا الضغط مما يستلزم استخدام وسائل الرفع الآلي، ويتم التدفق الطبيعي للنفط نتيجة لانخفاض ضغط البئر عن ضغط مكمن النفط مما يسهل تدفق النفط في البئر وتعمد سهولة التدفق بالإضافة إلى اختلاف الضغط على مدى لزوجة النفط وعلى نفاذية الطبقة الحاملة له وينتج الضغط الطبيعي في مكمن النفط نتيجة لدفع الماء الذي يوجد بكميات كبيرة تحت النفط، حيث أن سرعة جريان الماء تفوق سرعة جريان النفط، مما يؤدي إلى الإسراع في معدل الإنتاج أو نتيجة لدفع الغاز الذي يوجد مع الزيت في المكمن النفطي بحيث يدفع

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق الذكر، ص40.

الزيت إلى فتحت البئر نتيجة لتمديد الغطاء الغازي، مما يدفع بالزيت أمامه أو نتيجة لتمدد الغاز المذاب في الزيت وبمعاونة خاصية الجاذبية (حيث أن الغاز الطبيعي يكون منفصلا عن الزيت، أو متحدا معه في المكمن).

ومهما كانت قوة الضغط التى تؤدي إلى التدفق الطبيعي للنفط في الحقل فإنها تضعف مع تزايد الإنتاج مما يستلزم استخدام وسائل أخرى مثل ضخ كميات كبيرة من الماء إلى الحقل لدفع النفط إلى فوهة البئر، أو حقن البئر بالبخار أو الماء الساخن أو الهواء لتخفيف لزوجة السوائل النفطية وتسهيل إستخراجها، وفي حالات كثيرة يتم تركيب مضخة لرفع النفط إلى السطح (وسائل الرفع الآلي).

إن مرحل الاستخراج البترولي مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا بالمرحلة الأولى، وهاتان تشكلان عملية إنتاج البترول الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية البترولية.

3 – مرحلة نقل النفط: وهي المرحلة الثالثة والهادفة إلى نقل البترول الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري ويتم ذلك بالوسائل التالية[1]:

- **الأنابيب:** تقدمت هذه الوسيلة لدرجة أن قطر الأنابيب يصل أحيانا إلى 75 سم.
- **ناقلات البترول:** هي سفن معدة لنقل البترول وقد وصلت حمولة بعض الناقلات إلى مليون برميل.
- **السكك الحديدية:** ينقل البترول في عربات ذات صهاريج خاصة.
- **الطرق:** ينقل البترول بواسطة الشاحنات ذات الصهاريج.

4 – مرحلة التكرير أو التصفية البترولية: وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من مصدره الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة، أو العمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة.

وهذه المنتجات البترولية المتنوعة بعضها الخفيف كالغاز، زيت الديزل، وزيت التشحيم وبعضها ثقيل كزيت الوقود والإسفلت والشمع[2].

[1] سارة حسين منيمنة، **جغرافيا الموارد والانتاج**، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1996، ص324.

[2] المرجع السابق، ص325.

5 – مرحلة التسوق والتوزيع: في هذه المرحلة يتم تسويق البترول بصورته خاما أو منتجات بترولية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي والإقليمي أو العالمي.

إن مراكز التكرار قد تكون مراكز رئيسية أو فرعية بتوفير كافة معدات أو أدوات وأماكن الاستلام، والتخزين للبترول الخام أو المنتجات البترولية وإعادة التوزيع.

6 – مرحلة التصنيع البتروكيمياوية: وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات كالأسمدة الزراعية، المنظفات، المبيدات الإصباغ والموارد البلاستيكية...الخ.

إن هذه المرحلة تضم عدد واسع وغير محدود من نشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني والعالمي.

المبحث الثاني: الأبعاد اللاقتصادية لصناعة النفط.

إن التطورات المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على النفط، ليس فقط لكونه مصدر للطاقة وسلعة إستراتيجية لها مكانتها الاقتصادية، بل يتعدى ذلك بكونه ظاهرة لها مكانتها السياسية والعسكرية والاجتماعية وأهميته تتجسد في جوانب رئيسية متعددة هي كتالي:

المطلب الأول: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي.

تشكل الطاقة برأى علماء الاقتصاد عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الارض والعمل ورأس المال والتنظيم، وتعتبر الطاقة البترولية لحد الان الأوفر والأسهل والأفضل كما أن تبعية المجتمعات للبترول أصبحت وثيقة ويعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي[1].

وتتجسد الأهمية الاقتصادية للنفط في العناصر التالية:

1 – النفط كمصدر للطاقة: كما سبق وذكر فإن الطاقة أحد العناصر الرئيسية في العملية الإنتاجية، والنفط هو أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، وقد اكتسبت هذه الميزة نظرا للمزايا العديدة التي يتمتع بها ما يلي:

[1] قويدري قويشح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستار، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص32.

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي آخر.
- تكاليف إنتاجه أقل بكثير من تكاليف إنتاج كل البدائل الطاقوية الأخرى.
- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات البترولية).

2 – النفط كمادة أولية أساسية في الصناعة: يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول.

ما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن استعمالها إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية عليها، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع وكبير بحيث تحتل مكانة لها فعاليتها في القطاع الصناعي ككل بما تساهم به في الإنتاج والدخل الوطني، بالإضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية كالصناعات البتروكيمياوية (الأسمدة صناعة المطاط، النسيج الصناعي، المستحضرات الطبية...) والتي يتزايد عددها باستمرار وبصورة غير محدودة.

3 – النفط كمصدر للإيرادات : تتضح أهمية النفط كمصدر اللإيرادات المالية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له من خلال إنتاج الدخل القومي والمتراكم الرأسمالي وتمويل برامج التنمية، كما أن للدول المستهلكة كذلك نصيب من الإيرادات النفطية وذلك في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم البترول في توليد الايرادات المالية بمقدار عالى جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية، ولقد شكلت نسبة مساهمة البترول الوطني لمجموع الدول العربية لسنة 2005 بـ 38,8 % أي ما يعادل 413,6 مليار دولار[1].

4 – النفط كأهم سلعة في التبادل التجاري: يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري في الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية، ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 دولة محققة بذلك أرباح كبيرة، إذ يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات، وتزداد أهميته خصوصا للدول المنتجة التي تعتبر صادراتها النفطية الخام المصدر الرئيسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد تبادله التجاري اعتمادا كليا على النفط[2].

[1] صندوق النقد العربي، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد"**، 2007، ص120.

[2] قويدري قويشح بوجمعة، مرجع سابق الذكر، ص34.

المطلب الثاني: أهمية النفط على الصعيد السياسي والاجتماعي.

الفرع الأول: أهمية النفط على الصعيد السياسي.

إن علاقة النفط بالسياسة هى علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه، إلا أنه أصبح محور في السياسة الدوليه بعد أن احتل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، حيث كتب رئيس الأمم المتحدة الأمريكية كوليج سنة 1924 عند افتتاح اللجنة الفيدرالية للبترول أن "تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته"[1]، ويعتقد ساسة الولايات الأمم المتحدة أن البترول هو المنتج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام، ولا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد كل الدول المستهلكة له من خلال إعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لأغراضها السياسية كما حدث مع الدول العربية سنة 1973، والأمم المتحدة عند فرض عقوبات على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، وعليه فإن النفط بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا.

فالنفط هو الرمز ومفتاح السيادة وبدونه تنهار أنظمة اقتصادية وسياسية باكملها، وأصبحت الدول الكبرى وعلى رأسها الوليات المتحدة الأمريكية تستخدم نفوذها السياسي والدبلوماسي من أجل مساعدة شركاتها الكبرى على اختراق سوق التنقيب والتطوير والإنتاج في مختلف مناطق العالم، وهذا بهدف السيطرة على مختلف القوة السياسية في العالم.

الفرع الثاني: أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي.

إن للنفط تأثير كبير على الحياة الاجتماعية وذلك من خلال المظاهر التالية:

1 – أهمية الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية: تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاطات الاجتماعية مثل مساهمتها في دعم العاملين لديها، أو المساهمة في مختلف التظاهرات الرياضية والثقافية والتربوية كبناء المدارس مثلا.

[1] مدشن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003**، مذكرة مجستير، تخصص نقود ومالية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 ص15.

2 – أهمية القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التى تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة، فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعات النفطية كثيفة التكنولوجيا إلا أنها تساهم مساهمة فعالة في تشغيل اليد العاملة.

3 – أهمية النفط للمواصلات: أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات حوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم، فالسيارات والطائرات والبواخر وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين، المازوت والديزل.

4 – المنتجات البتروكيماوية واستخداماتها: حلت المنتجات البتروكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الأسمدة...الخ.

المطلب الثالث: النفط في العلم العربي.

تخفي الصحارى العربية تحت رماله ما يزيد عن ثلثي الاحتياطي العالمي المؤكد، ناهيك عن الثروة النفطية التى لم يتم استكشافها بعد، وهذا ما جعل الوطن العربي عرضة لصراعات كبيرة وتنافس كبير من قبل القوى الغربية وهذا كله قصد السيطرة على منابعه النفطية، والتي بدونها ستتوقف مصانع الدول الكبرى، والجدير بالذكر هو أن حوالي 94% من النفط العربي يتجمع من الناحية الجغرافية في سبعة أقطار عربية وهي: الجزائر السعودية العراق الكويت ليبيا والإمارات وقطر والباقي موزع بين خمسة أقطار عربية هي مصر والبحرين تونس وسوريا وسلطنة عمان[1].

إن النفط العربي هو محرك الاقتصاد العالمي، وهذا لتميزه بخصائص فريدة من نوعها تميزه عن باقي النفط العالمي، وتعود هذه الميزات أو الخصائص الى عوامل طبيعية واقتصادية جعلت من النفط العربي رائدا في الكيان الدولي بأكمله وسنتطرق إلى أهم هذه المزايا باختصار كما يلي:

الفرع الأول: المزايا الجيولوجية أو الطبيعية.

وتتمثل أهمها فيما يلي:

[1] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط**، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، 2000، ص155.

1 – الموقع الجغرافي: إن موقع الوطن العربي بين الثلاث قارات أوربا وآسيا وإفريقيا "وتوسطه لأكبر منطقتين تستوردان البترول وهما أوروبا الغربية واليابان"[1] جعلا منه أهم المناطق الحاوية للبترول في العالم، وتبرز قيمة الموقع الجغرافي للنفط العربي كونه يوفر التسهيلات اللازمة لنقله وتوزيعه، وهذا سواء عبر الطرق البحرية أو بواسطة شبكات الأنابيب البرية، وهذه الميزة من شأنها تخفيض كلفة النقل، فالمسافة مثلا بين السواحل الجزائرية أو الليبية وأربا لا تقارن بالمسافة بين فنزويلا وموانئ أوربا[2].

2 – خلو الأراضي العربية من الزلازل والهزات الأرضية: تكاد تخلو الأقطار العربية من الزلازل والهزات الأرضية، وهذا ما صان حقول النفط العربية من التفسخات، وساعد على تخزين كميات كبيرة من النفط فيها، وساعد أيضا على عدم هروب وتسرب النفط من المصائد البترولية، وساعد الكون الجيولوجي السليم للأراضي العربية على اندفاع النفط من باطن الأرض دون الحاجة إلى ضخ وهذا لأن المخازن أو المصائد البترولية تحتوي غازات عالية الضغط، فمعظم نفط الشرق الاوسط يتدفق بالدفع الذاتي نتيجة ضغط الغاز الطبيعي، في حين نجد أغلبية آبار الولايات المتحد الأمريكية وآبار فنزويلا و31% من آبار الاتحاد السوفياتي، تعمل بالضخ الصناعي وهذا ما جعل المقادير القابلة للاستخراج من الشرق الأوسط أكبر من المقادير القابلة من الاستخراج من المناطق الأخرى المنتجة للنفط وهذا بالإضافة إلى أن الضخ يزيد من مصاريف الاستخراج[3].

3 – غزارة الآبار العربية وقلة عمقها: إن ملائمة التكوينات الجيولوجية، جعلت البحث عن الثورة النفطية لا يتطلب حفرا عميقا فمعظم المصائد البترولية قريبة من سطح الأرض حيث يتراوح عمق الآبار بين خمسة آلاف (5000) وستة ألاف (6000) قدم، ونادرا ما يصل إلى عشرة آلاف (10000) قدم، هذا بالإضافة إلى ميزة قلة الآبار الجافة في الوطن العري فكلما تم حفر عشرين بئر نجد بئر واحد جافا بينما في الولايات المتحدة الأمريكية، كلما تم حفر تسعة آبار يعثر على بئر واحد منتجة.

4 – ضخامة الفائض للتصدير: إن الوطن العربي بضخامة إنتاجه واحتياطاته فقط، بل يتميز بقلة استهلاكه المحلي للثروة النفطية، فالاستهلاك المحلي لا يمثل سوى نسبة ضئيلة للغاية من حجم الإنتاج والباقي كله يوجه للأسواق الأجنبية للتصدير.

---

[1] محمد عجلان، **البترول والعرب**، دار العرابي للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1974، ص68.

[2] حافظ برجاس، مرجع سابق الذكر، ص165.

[3] نفس المرجع، ص165.

الفرع الثاني: المزايا الاقتصادية.

يتميز النفط العربي بضخامة احتياطاته المؤكدة، وارتفاع كمياته المنتجة ناهيك عن ارتفاع نسبة احتمال اكتشاف موارد نفطية هائلة في المستقبل إضافة إلى تميزه بانخفاض تكاليف الإنتاج.

1 – احتياطي وإنتاج النفط العرب: يتميز النفط العربي بضخامة احتياطاته النفطية التي تشكل حوالي 3/2 من حجم الاحتياطي النفطي المؤكد، هذا يضاف إليه ارتفاع الكميات المنتجة في حقول النفط العربي، وإن معظم إنتاج النفط العربي يوجه للتصدير بشكله الخام، وهذا ما جعله ذا أهمية اقتصادية بالغة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى وهذا راجع إلى انخفاض معدل استهلاك النفط في الأقطار العربية، وهذا ما جعل النفط العربي يساهم مساهمة فعالة في إمدادات الطاقة العالمية، "ويتفق معظم الباحثين في شؤون النفط، على أن الأقطار العربية وخصوصا الخليج منها، تستطيع زيادة إنتاجها النفطي لتسدد أي نقص تتعرض له الإمدادات النفطية العالمية في المستقبل[1].

2 – انخفاض تكاليف الإنتاج: يتميز النفط العربي بانخفاض تكاليف إنتاجه وهي أهم ميزة اقتصادية تميز النفط العربي عن سائر النفوط الموجودة في المناطق الأخرى من العالم، حيث تراوحت تكلفة التنقيب والإنتاج لبرميل النفط الواحد في المملكة العربية السعودية عام 2008 مابين 4 إلى 5 دولار أمريكي، وفي العراق بلغت 6 دولار أمريكي، أما في الجزائر وإيران وليبيا فالتكلفة تتراوح بين 10 و15 دولار أمريكي، أما في فنزويلا فالتكلفة تتراوح ما بين 25 و30 دولار أمريكي، وفي كازاخستان وصلت التكلفة الى 50 دولار للبرميل الواحد، وفي حقول النفط في المنطقة القطبية الشمالية نجد أن التكلفة تتراوح بين 32 إلى 100 دولار أمريكي"، وهذا دليل واضح على انخفاض تكاليف الإنتاج في المناطق العربية بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، ويرجع انخفاض تكاليف الإنتاج في المنطقة العربية إلى عدة عوامل أهمها:

أ- غزارة البئر الانتاجية.

ب- موقع الآبار الانتاجية.

أ – غزارة البئر البترولية: غزارة البئر الانتاجية عامل رئيسي في تحديد حجم النفقات الكلية، فكلما زاد معدل تدفق البئر من البترول وبنفقات استخراج اعتيادية كلما أدى ذلك إلى انخفاض متوسط النفقة الكلية لإنتاج البئر

[1] حافظ برجاس، مرجع سابق الذكر، ص ص169-170.

من البترول، حيث أن أغلبية الآبار ذات الاحتياطات الغزيرة تتوفر بها إمكانية التدفق الذاتي وبالتالي تؤدي إلى توفير نفقات وسائل الضخ الصناعية، ويبلغ متوسط إنتاج البئر في منطقة الشرق الأوسط معدل قدره 3188 برميل يوميا لا يزيد إنتاج البئر في الولايات المتحدة الأمريكية عن 12 برميل في اليوم[1].

ب – موقع الآبار البترولية: إن بترول الشرق الأوسط ينقل إلى أسواق الاستهلاك الأوربية عبر قناة السويس وذلك مرورا بخطوط الأنابيب، على كل من الأراضي السورية واللبنانية، والأراضي الأردنية كذلك، وبترول شمال إفريقيا ينقل إلى أسواق الاستهلاك لدول أوربا الغربية، إذن النفط العربي يمتاز بقربه الشديد من مواقع الاستهلاك وهذا ما أدى إلى انخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل وبالتالي زيادة قيمته الاقتصادية، "إن الموقع الجغرافي للخليج العربي عاد مرة أخرى ليؤكد أهميته، في عملية توزيع البترول فموقع الوطن العربي بين قارات أوربا، آسيا، إفريقيا وأستراليا جعله مكانا مناسبا للتوزيع "[2].

المبحث الثالث: القطاع النفطي في الجزائر.

يحتل القطاع البترولي الصدارة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية، فهي تعتبر من الدول المنتجة له، وأغلب صادراتها تتمثل في المحروقات، حيث تمثل هذه الأخيرة النسبة الغالبة المقدرة بحوالي 98% من صادراتها، وتعتبر المساهم الرئيسي للدخل الوطني لذلك يشهد هذا القطاع اهتماما بالغا في الاقتصاد الجزائري، حيث شهد عدة تحولات وتطورات عبر مختلف السنوات خاصة الأخيرة منها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للبترول الجزائري.

الفرع الأول: اكتشاف البترول في الجزائر.

يعود اكتشاف البترول في الجزائر إلى بداية القرن العشرين، وبالتحديد سنة 1913م حيث كان أول إقليم أجريت فيه عملية البحث والتنقيب هو الإقليم الغربي بمنطقة غليزان، وتم حفر أبار قليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية كانت ظاهرة على سطح الارض، مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان)، المكتشف سنة 1915م وواد قطرين (جنوب سور الغزلان)، هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب.

---

[1] يسري محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص28 29.

[2] يسري محمد أبو العلا، المرجع السابق، ص ص30 31.

أما تاريخ الإنتاج الفعلي للبترول في الجزائر، فلم يكن سوى بعد الحرب العالمية الثانية حيث كان الحافز لذلك ظهور أهمية البترول خلال الحرب وبعدها، فباشرت فرنسا عملية الاستكشاف وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين والذي أنتج خلال فترة (1949-1956) كمية[1] 308.7 ألف طن وهي كمية معتبرة نسبيا رغم أنه كان ذا جودة عالية.

وبداية من خمسينيات القرن الماضي ازداد اهتمام الإدارة الفرنسية من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر، ففي أكتوبر 1952م أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول (CFP)، وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر (SN REPAL) ثم لشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء (CREPS).

وفي جانفي 1956م[2] تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية الواقعة بعين أميناس وهو حقل عجيلة، وفي جوان من نفس السنة تم اكتشاف حقل حاسي مسعود الذي يعتبر من أكبر الحقول البترولية، وبذلك يؤرخ لعهد البترول في الجزائر من سنة 1956م.

وقد كان قيام ثورة التحرير وشدتها في شمال البلاد من العوامل التي سرعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى (على أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا)، وهي مساحة مترامية الاطراف، إذ تمثل أكثر من 80% من مساحة القطر الجزائري المقدرة بـ 2.831.741كلم ثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958م إلى 20.7مليون طن سنة 1962م ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال الى 47 مليون طن سنة 1969م، وقدر إنتاج الجزائر لسنة 2009 حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول من البترول الخام 77.6 مليون طن سنويا، وقد قدر إنتاج الجزائر لسنة 2014 حوالي 1.2 مليون برميل من النفط يوميا حسب توضيحات المسئول الأول عن سو ناطراك[3].

---

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص27.

[2] بالقاسم زباني، **دور المحروقات في تمويل التنمية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1995.

[3] انتاج الجزائر من المحروقات فاق التوقعات في الأشهر الأربعة الأولى من 2015، مقال متوفر على الموقع التالي: www.elahdath.net/national/2310، تاريخ الاطلاع 2017/03/02على الساعة 11:20.

وتتبع الجزائر حاليا سياسة بترولية تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية وخاصة السوق الأوروبية والأمريكية.

الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها "سو ناطراك".

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ومع الشركات البترولية لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الجزائر إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الاجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سونطراك بموجب المرسوم 491/63 بتاريخ 1963/12/31[1] وكان من مهامها ما يلي:

- استعادة السيطرة على الثروة البترولية وبصفة تدريجية.
- القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البحري للمحروقات.
- القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج وكذلك نقل وتسويق المحروقات.

هذه الشركة بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، واستطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر وإفريقيا، كما تحتل المرتبة 12 في مجال البترول عالميا ومن بين أهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركة ما يلي:

- خط أنابيب البترول الخام الذي يمتد من مصدره إلى ولاية سكيكدة.
- مصفاة لاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود.
- مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوربا الغربية.

فشركة سونطراك تسعى ضمن استراتيجيتها، إلى فرض نفسها على المستوى العالمي، وضمن المجموعة التي تتحكم في دواليب قطاع البترول، ولقد تمكنت من ذلك نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية إستراتيجية في التجارة الدولية وفي الاقتصاد العالمي.

[1] نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية الجزائرية بتاريخ 10 جانفي 1964.

الفرع الثالث: الانضمام إلى الأوبك (OPEC).

الأوبك هي منظمة الدول المصدرة للنفط، تأسست في دورة بغداد من 10 إلى 14 سبتمبر سنة 1960م، وكانت الدول المؤسسة هي العراق، السعودية، الكويت وفنزويلا وإيران، ثم بعد ذلك انضمت قطر سنة 1961م، واندونيسيا سنة 1962م، وليبيا في نفس السنة، والإمارات سنة 1967م (انضمت باسم أبو ظبي)، ثم انضمت الجزائر سنة 1969م، ونيجيريا سنة 1971م، الإكوادور في 1973م والغابون التي بدأت عضوا مشاركا من سنة 1973م ثم عضوا كاملا في 1975م.[1] وقد انسحبت الدولتان الأخيرتان من المنظمة لاحقا وانضمت أخيرا انغولا سنة 2007م وتشمل حاليا على 13 عضوا.

وتملك (OPEC) احتياطات بترولية ضخمة وصلت الى 73.4% من الاحتياط العالمي في سنة 1986م وحوالي 76.8% في سنة 1996م وحوالي 75.7 % في سنة 2006م .

الفرع الرابع: تأميم المحروقات.

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، أما ملكية تامة أو بأغلبية اسهامها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية، دون السماح لأطراف أخرى سواء محلية أو دولية بالعمل فيها.

ولقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميمات في قطاع المحروقات، ومرت عملية التأميم بمراحل مختلفة:

تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967– 1970 وكان ذلك على النحو التالي[2]:

- تأميم شركة Bp British Petroleum في بداية 1967.
- تأميم شركة ESSO-MOBIL OIL في 24 أوت 1967.
- تأميم شركة شل SHELL في ماي 1968.

[1] الشمري رضا عبد الجبار، **الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 377.

[2] طيبوني أمينة، **تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص111.

تأميم الشركات البترولية الفرنسية سنة 1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، وهذا بسبب رفض الشركات الفرنسية لرفع سعر البترول من 2.08 دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل، وكان ذلك في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في 1971/02/24 والذي نص على ما يلي:

- أخذ حصة 51 %من الشركات الفرنسية العامة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات.
- التأميم الكامل لحقوق الغاز.
- تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري، وكرد فعل على القرار الجزائري ضغطت الشركات الفرنسية على الجزائر وبأساليب مختلفة للتراجع عن القرار منها ما يلي:
- تأميم تعبئة البترول الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي، وتأكيدها على أن البترول الجزائري لا يمكن أن تجد له سوق خارج فرنسا.
- الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التى يحتمل أن يقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر.

ولقد واجهت الجزائر صعوبات في الدخول إلى الاسواق العالمية في بادئ الامر بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر مجارات للموقف الفرنسي، والتي هددت بنسف كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر.

لكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها، قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر، واعتبر ذلك مكسبا للجزائر أكد خروجها منتصرة من معركة التأميم، وفتحت أبواب التأميم للعديد من الدول المصدرة للبترول.

المطلب الثاني: تنافسية المحروقات الجزائرية.

إن قيمة أي منتج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة يرتكز على ثلاث مكونات أساسية هي الجودة، التكلفة، والآجال أي المزايا التي يقدمها أو يتصف بها المنتج، وتتمثل فيما يلي[1]:

- **مزايا تنافسية متعلقة بالجودة:** تتمثل في تمييز المنتج عن غيره بإنفراده بتقديم ميزة أو خدمة معينة، أو الخصائص التي تملكها المؤسسة مثل التصميم، درجة الابتكار...إلخ.

[1] قويدري قيشح بوجمعة، مرجع سابق الذكر، ص47.

- **مزايا تنافسية متعلقة بالتكاليف:** فالمؤسسات الاقتصادية تبحث عن التكلفة الأقل في العملية الانتاجية أساسا بالأيادي العاملة والمواد وتكاليف النقل.
- **مزايا تنافسية متعلقة بالمدة:** أي آجال تسليم المنتج وإيصاله للزبون أو السوق.

بناءا على هذا ومع ذكر أن منتج البترول الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة فإن مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول، والتي تدخل إلى جانب التكاليف والمدة في تحديد احدى مكونات قوة التنافسية.

ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

1 – تنافسية الجزائر من حيث الموقع الجغرافي: ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية، مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل" يجعل منتجاتها البترولية في وضع تنافسي أفضل من بترول بلدان الشرق الأوسط، وتقوم الجزائر بنقل منتجاتها النفطية عبر شبكة الأنابيب إلى القارة الأوروبية لاسيما إلى اسبانيا، البرتغال، فرنسا وبلجيكا، إنطلاقا من ستة موانئ (ارزيو، بجاية، سكيكدة، الجزائر، عنابة، وهران).

2 – الميزة المتعلقة بجودة النفط الجزائري: إن البترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الاوبك، فالبترول المستخرج من حقول الصحراء الجزائرية "صحاري بلند" يعتبر من أنواع النفط الخفيف وهو أكثر طلبا في السوق وأعلى سعرا وذلك بسب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات البترولية لاسيما الغازولين، وتقدر كثافته بين 43.5 و47.5° (قياسAPI) ويحتوي نسبة ضئيلة من الكبريت بحوالي 0.09% ويشمل على 34% نفتا، 25% غازولين، 25%بقايا، 12% كيروسان و4% غاز بترول مميع(GPL)، كما أن المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي تعد من أهم المنتجات البترولية ومن أجود أنواعها، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة لها.

المطلب الثالث: امكانيات الجزائر البترولية.

تسعى الجزائر لإكساب مكانة أساسية كدولة نفطية فعالة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور اى دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من امكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التى تعود عليهم.

الفرع الأول: احتياطات الجزائر البترولية.

يعرف الاحتياطي البترولي بأنه كمية وحجم البترول المخزون في باطن الأرض الذي لم يستخرج بعد ويمكن استخراجه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف، ويتغير الاحتياطي البترولي من دولة لاخرى، فنجد الجزائر كغيرها من الدول تحتفظ باحتياطي بترولي بلغ خلال سنوات الأربعة الأخيرة (2010-2014) حوالي 12.20[1] مليار برميل ما يعادل 1% من الاحتياط العالمي محتلة بذلك المرتبة 15عالميا وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1-1)، وبحسب المدير التنفيذي لشركة سوناطراك عبد الحميد زرقين، احتياطات البترول والغاز في الجزائر تقدر بنحو 4 مليارات طن من البترول المكافئ، مما يجعلها واحدة من المواقع الرئيسية في شمال إفريقيا للاستثمار فيها[2].

وقد مكن التوجه الجديد لسياسة تطوير المحروقات من إدخال تغيرات جوهرية وذلك بفضل اللجوء الى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب، خاصة في ميدان الحفر والإنتاج حيث تعمل في الجزائر أكثر من 30 شركة عالمية للبترول والغاز، وقد وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 15 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2013، حيث في أواخر الربع الثالث من عام 2011، وقعت مؤسسة بي في اي بي PVEP الفيتنامية وشركاؤها بي تي تيPTT التايلندية و جه جي سي JGC اليابانية، على عقد هندسي بقيمة 451.3 مليون دولار مع شركة سوناطراك الجزائرية، يمتد العقد 31 شهرا ويتضمن بناء مركز معالجة للبترول تبلغ استطاعته 20 ألف برميل يوميا ومحطة ضغط لنقل الوقود من حقل "بير سيبا" إلى مدينة حاسي مسعود باستطاعته 1 مليون متر مكعب، كما

[1] Nadin Bret Rouzaut, Jean-Pierre Favennec, Recherche et production du pétrole et du gaz,réserves, coutes, contrats, editonstechnip, 2eme édition, paris, France, 2011, p121.

[2] دخلي عبد الرحمان، **أثر تذبذب أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2015، ص100.

يتضمن مد خطي أنابيب بطول 130 كلم ومحطة فصل للماء، ومحطة لتوليد الكهرباء ضمن الحقل الواقع جنوبي الجزائر[1].

الجدول رقم(1-1): تطور احتياطي البترول عربيا وعالميا (2007-2014).

الوحدة: مليار برميل عند نهاية السنة.

السنوات	الجزائر	إجمالي دول الأوبك	إجمالي دول العالم
2007	12.20	948.06	1170.84
2008	12.20	950.47	1169.08
2009	12.20	953.12	1185.09
2010	12.20	995.02	1231.67
2011	12.20	1000.03	1241.55
2012	12.20	1007.56	1266.79
2013	12.20	1007.92	1281.85
2014	12.20	1008.30	1292.90

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي، رقم 41، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، 2014، ص177.

كما كشف الرئيس المدير العام الأسبق لمجمع "سوناطراك" والخبير النفطي، عبد المجيد عطار، أن النموذج الطاقوي المنتهج من قبل الحكومة سينتهي بالجزائر إلى أزمة مع بداية العقد الثالث من القرن الحالي، وقد يدفع بالجزائر إلى استيراد النفط بداية من 2037[2]، لذا يجب عليها وضع السياسة المثلى من أجل المحافظة على احتياطاتها من المحروقات وهذا يعني صيانة ثروة البلاد لأجيال المستقبل باعتبار هذه الاحتياطات هي لسلع غير متجددة ويعتمد عليها الاقتصاد الوطني بصفة كبيرة.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي 38، أوبك ، الكويت، 2011، ص 125.

[2] عبد الوهاب بوكروح، الجزائر إستهلكت 50% من إحتياطاتها من البترول والغاز، مقال متوفر على الموقع http://www.maghress.com/magharib/33110 تاريخ الإطلاع 2017/03/02.

الفرع الثاني: استهلاك الجزائر من البترول.

عرف الاستهلاك الوطني للطاقة في الجزائر اتجاها عاما تصاعديا فمن 13917 ألف طن نفط مكافئ سنة 1980م انتقل إلى 26330 ألف (ط ن م) في 1993م، ثم ينتقل الى ما قدره 30115 أبف (ط ن م) سنة 2000، وصولا إلى 39393 (ط ن م) في سنة 2007، بنسبة نمو بلغت 6.77% سنويا ما جعل الاستهلاك الوطني يتضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال 27سنة[1].

وبإمكاننا أن نقسم نمو الاستهلاك الوطني إلى مراحل مختلفة، حيث نجد أنه قد مر بمرحلة نمو بطيئة نوعا ما بين سنتي 1986م و1997م بمعدل نمو يقدر بحوالي 2%، وهو ما نفسره بحالة الركود الاقتصادي والأوضاع المتدهورة التي عاشتها الجزائر، ثم تلته مرحلة نمو متسارع أخرى بين 1997م و2007م بمعدل نمو سنوي يقارب 5%، وهو ما يبين حالة النشاط والديناميكية الاقتصادية التي دخلته الجزائر خلال العشرية الأخيرة بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وخاصة في مجال الإشغال العمومية والبناء بالإضافة إلى تطور شبكات التوزيع والنقل لمختلف الموارد الطاقوية.

الجدول رقم (1– 2): تطور إجمالي استهلاك البترول في الجزائر(2002–2013).

الوحدة:ألف برميل يوميا.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
استهلاك الجزائر من البترول	240	234	252	257	253	270	308	334	354	349	377	390

المصدر: International Energy Statistics, January 2016 نقلا من الموقع http://ar.knoema.com/atlas %84.

إن استهلاك الجزائر للنفط يتزايد يوميا، فمن 308 ألف برميل نفط مكافئ لسنة 2008م، تزايد الاستهلاك إلى أن وصل إلى 377 ألف برميل نفط مكافئ لسنة 2012م، وقد أكد الخبير الاقتصادي عبد المجيد عطار، أن الجزائر تواجه تحديات مركبة تتمثل في ارتفاع الاستهلاك الداخلي في ظل الحاجة إلى الاستمرار

[1] دحلي عبد الرحمان، مرجع سابق الذكر، ص102.

أمام ضغوط تراجع الإنتاج الوطني منذ 2007م، وفي حالة تنويع الاقتصاد والتنظيم الاقتصادي إلى غاية 2019م، فإن الجزائر في مواجهة الحائط سنة 2022م عندما يقفز استهلاكها إلى كمية تفوق صادرات الجزائر سنة 2011م، مضيفا أن الكارثة التي ستواجه الجزائر تكمن في تراجع مداخيلها من تصدير المحروقات بحوالي 75% بعد 10سنوات، وفي حال الفشل في تنويع الاقتصاد الوطني فإننا في مواجهة مباشرة مع الحائط، مشيرا إلى أنه لا أحد يمكنه توقع ماذا سيحدث في المجتمع، مما يتطلب التدخل العاجل، وبداية من الآن من خلال وضع نموذج تحول طاقوي جديد وبسرعة، لأن البلاد أمام آخر فرصة لها لأن كل الدلائل العلمية تقول أنه لا يمكن اكتشاف حاسي مسعود وحاسي الرمل جديدين.

خلاصة الفصل.

باعتبار النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم، فإنه يعتبر سبب الصراعات الحاصلة فوق الكرة الأرضية، فمن أراد السيطرة على العالم لابد له من أن يسيطر على أحد أهم مصادر الطاقة وهو الثروة النفطية، التي يتركز أساسا في دول الشرق الأوسط الذي تحتوي أراضيه على ما يقارب ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي وهو ما جعلها بؤرة صراع دولي شرس، وهذا كله رغبة في السيطرة على أكبر مستودعات النفط في العالم، كما أن دول الأوبك تستحوذ على ما يزيد عن ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي، وهو ما جعل منظمة الأوبك من أهم الفاعلين في السوق النفطية وفي الاقتصاد الدولي.

كما نجد أن الصناعة البترولية في الجزائر من أهم محركات قطاع المحروقات الجزائري، حيث يعتمد عليها في العائدات ومساهمتها بشكل أساسي في تكوين الدخل الوطني وتعتبر الشركة الوطنية سوناطراك هي المسيطر على قطاع المحروقات حيث أن الانضمام إلى الأوبك ساهم كثيرا في تطوير نشاط المحروقات هذا لا يخفي الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر من احتياطات وما يتميز به البترول الجزائري.

الفصل الثاني:

تطورات أسعار البترول.

تمهيد

عرفت الجزائر تطورات كبيرة فيما يخص الطاقة البترولية من حيث اكتشاف القدرة الإنتاجية والقدرة التصديرية، إلا أن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية ولذلك فإن دراسة سوق البترولية والعوامل المؤثرة في الأسعار، تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، فالمتبع لتطورات أسعار البترول عبر الزمن يلاحظ بأنه حدثت تطورات كبيرة في أسعار البترول والتي تلعب دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول المتخلفة التي تعتمد في صادراتها على البترول بصفة خاصة، والتي تعمل على الحفاظ على مستوى مرتفع لأسعار البترول التي يتناسب مع الحاجيات والمتطلبات المستوردة من العالم الخارجي، أي أنها تحاول تحقيق توازنات اقتصادية داخلية وخارجية بسبب اعتمادها على البترول بنسبة كبيرة،كما هو الحال بالنسبة للجزائر والدول الصناعية المتقدمة التي تحاول من جهتها الحفاظ على مستوى منخفض لأسعار البترول، الذي يتلاءم مع قدراتها الشرائية لتوفير كميات أكبر من أجل الإبقاء على معدلات نمو مرتفعة لاقتصادياتها وبين هذا وذاك فقد شهدت الأسواق النفطية العديد من الأزمات وخضعت للعديد من المؤثرات.

ومن هذا المنطلق تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح أهم المراحل التي مرت بها السوق البترولية والعوامل المحددة لأسعار البترول من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الأسواق النفطية وتطور أساليب التسعير البترولي.**
- **المبحث الثاني: محددات أسعار البترول.**
- **المبحث الثالث: تطورات أسعار البترول خلال الفترة 1986-2014.**

المبحث الأول :الأسواق النفطية وتطور أساليب التسعير البترولي.

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية، ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على أنظمة تسعير البترول وإلى السعر البترولي وأنواعه، بالإضافة إلى تطور الأسواق البترولية العالمية وأهم الفاعلين فيها.

المطلب الأول: عموميات حول السوق البترولية.

الفرع الأول: مفهوم السوق البترولية.

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها بيع مصدر من مصادر الطاقة وهو البترول[1] يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، وهناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين والشركات البترولية.

الفرع الثاني: خصائص السوق البترولية.

تتميز السوق البترولية بثلاث خصائص هي:

1 – سوق احتكار القلة: يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" وهو نوع من الاحتكار الجزئى، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصفة مباشرة على العرض الكلي.

2 – **الاتجاه نحو التكامل الرأسي:** حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله، تكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

[1] سمية فرقاني، **أثار التغيرات في أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، المخاطر والحلول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر يوم 10/15/ 2015 ص 4.

3 – **الاتجاه نحو التكتل:** تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينهما على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول السلعة البترولية ومشتقاتها إلى الأسواق مما يجعلها تتوجه نحو التكامل الكامل.

الفرع الثالث: أنواع الأسواق البترولية.

إن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية بعد تغير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى والدول المنتجة للبترول، أدى إلى ظهور تطورات وتعقيدات في طرق تسويق البترول الخام مما أنتج سوقين مختلفين هما الأسواق الفورية والأسواق الآجلة.

1 – **الأسواق الفورية:** إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين، حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري، ولكن ينطبق السوق الفورية على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات[1]، وفي حالة إذا لم يكن من الضروري للالتقاء لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال، وهذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة.

إن المناطق التي تطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثير فهي تمتاز بالخصائص التالية:

– تعامل بترولي مكثف.

– إضافة إلى المنتجين المستهلكين ينشط نوعان من المتعاملين هم التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق.

تتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوربا (لندن) الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، أسيا (سنغافورة)، أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوربا وخامات الغرب في تكساس في الولايات المتحدة ودبي في أسيا، وتستعمل الأوبك الصفاقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها، إلا أن جزء من صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفق لسعر المرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

[1] ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري**، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية التسيير، كلية العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2012/2011، ص 95.

إن متعاملي السوق الفورية للبترول الخام هم المكررون والمنتجون أما المنتجات تامة الصنع فإن المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين، أما البائعون هم المكررون.

يرتبط التوازن العام لأسعار الخام والمنتجات البترولية في هذه السوق بالوضع المحلي للعرض والطلب، إلا أنه يمكن لمنتج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين السوقين تكلفتي النقل من سوق لأخر، وفي هذه الحالة فإن مجموعة من التنظيمات سوف تستفيد من هذا الفارق وذلك بإعادة البيع في السوق المربحة شحنات اشتريت من سوق متدهورة من جهة، كما تساهم في الإشاعة تقلبات سوق على سوق أخرى وكذا إبقاء على مختلف الأسعار الدولية في مستويات متقاربة من جهة أخرى[1].

أما فيما يخص التعاملات فهي تتشابه من سوق لأخرى، فالمشتري الذي يريد شحنة من الخام متوفرة في شهر يتصل بمختلف المنتجين المعتادين العمل في المنطقة، وتتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار الاتفاقيات العامة مابين المتعاملين، يتم الدفع غالبا 30 يوم بعد عملية الشحن بينما تقل الآجال للمنتجات البترولية.

2 – الأسواق الآجلة: نظرا لخطورة التقلبات الكبيرة في سعر البترول، ومن أجل التخلص من هذا الخطر وضع المضمون البتروليين سوق الأسعار الثابتة بسعر مؤجل، وهو ما يعرف بسوق البترولية الآجلة، وتتعدد وظائف هذه الأسواق حيث توفر الحماية من أخطار تذبذبات في الأسعار، التسيير الحسن للمخزون، استمرار المبادلات، في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها، تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلعة البترولية وبكل شفافية، ويوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي السوق البترولية المادية الآجلة والأسواق البترولية المالية الآجلة.

أ – الأسواق البترولية المادية الآجلة: موازاة للأسواق الفورية التي تخص شحنات متوفرة خلال فترة 15 يوم تطورت المبيعات إلى تسليمات بعيدة تدعى بالأسواق الفورية الآجلة، تعمل بالتدقيق كالأسواق الفورية ولاكن بآجال أطول ومع بعض العمليات ذات النمط الموحد.

[1] قويدري قويشح بوجمعة، مرجع سابق الذكر، ص 70.

تتم التعاملات التجارية بالتراضي لسعر معين مع تسليم آجاله شهر، فإذا استطاع المشتري للخام أن يشتري شحنة لتاريخ معين في أجال أقل من 15 يوم يستطيع كذلك شراء البترول الخام لشهر الموالي أو لأجال أبعد من ذلك.

لا يعرف تاريخ التسليم بالتدقيق مسبقا إلا بشهر إذ تستطيع شراء البرنت جانفي في شهر فيفري وبرنت فيفري في شهر مارس...إلخ، تسمى هذه السوق بالبرنت الخمسة عشر يوم والشحنات تكون بحجم 500.000 برميل، بحيث ترغم السوق المشتري بتحديد الحجم، والبائع بتحديد تاريخ توفر الشحنة في الآجال أدناه 15 يوم، وهذه المبيعات تخص إلا عدد قليل من المواد الخام والمنتجات في أوربا، البرنت، بنزين بدون رصاص، زيت الديزل ووقود الطائرات.

ب – السوق البترولية المالية الآجلة: السوق البترولية المالية الآجلة هي عبارة عن سوق مالية (البورصة)، وهذا معناه أن المعاملات لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية، وهذا معناه أنه في هذه السوق يتم بيع وشراء البترول الخام والمنتجات البترولية عن طريق إلتزامات، وتعتبر هذه السوق مكملة لسوق المادية.

ونلاحظ ثلاث عمليات مهمة في هذه السوق وهي:

- **التغطية:** التعاملات في السوق المالية البترولية تتم وفق عملية شراء وبيع أسهم مالية أو ما يسمى بأوراق–برميل، فيمكن لهذه الأوراق أن تنتقل من يدي أخرى قبل الوصول إلى أجل الاستحقاق، وهذا من أجل التغطية أو الاحتياط من مخاطر تغيرات الأسعار المفاجئة، ويمكن أن يتعرض لهذه العمليات كل من البائعين والمشترين في نفس الوقت.

- **المضاربة:** المضاربة على العموم، معرفة على أنها المرحلة الانتقالية لتحقيق ربح، من خلال حدوث بعض التغيرات في سعر السلعة[1]، إن المضاربون لا يبنون قراراتهم على الواقع وإنما على تخمينات يمكن أن تكون خاطئة، فتدخلات المضاربين أدت في المعاملات في الأسواق لآجلة وبتالي التأثير على تغيرات الأسعار، ويمكن للأسعار السوق الآجل أن تؤثر في السوق الفورية، وذلك عندما يقوم المتعاملين بوضع تخمينات لتطور الذي ممكن أن تسلكه السوق في المستقبل، فحسب الدكتور "برور مراد" فإن سعر البترول في أذهانكم، مشكل سعر البترول أصبح مشكل بورصة، فإذا خمن المضاربون أن سعر البترول

[1] قويدري قويشح بوجمعة، مرجع سابق الذكر، ص 93.

سوف يرتفع في المستقبل فسوف يرتفع، وإذا خمن المضاربون أن سعر البترول سوف ينخفض فإنه سوف ينخفض فحسب برور فإن من أسباب عدم الاستقرار في الأسواق البترولية الآجلة هي المضاربة.

- **الموازنة:** تؤدي عملية الموازنة على التسويق والاتصال بين مختلف الأسواق، حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الأسعار، وهذه الانحرافات تتمثل في اختلاف الأسعار لمنتج واحد في سوقين مختلفين أو أكثر.

الفرع الرابع: الفاعلون في السوق البترولية.

1 – من ناحية الدول المنتجة:

أ – منظمة الأوبك: لقد عرفت سنوات الخمسينيات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية، بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخيلها من العوائد البترولية، غير أن الشركات البترولية لم تعطي أهمية لذلك وبقية مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول، وفي بغداد في 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الاساسيون للسوق البترولية العالمية، فنزويلا، العراق، الكويت، إيران والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة، إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة الدول المنتجة في سنة 1959، وهذا ما أنتج خسارة كبيرة في إيرادات الدول المنتجة، والتي بلغت 15%، حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولي[1].

تهدف هذه المنظمة إلى:

– زيادة مداخيل أعضاء المنظمة باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية تتناسب مع التطورات والتغيرات الحاصلة في الداخل والخارج، وكل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول وتوزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية.

– تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول لدول الأعضاء.

[1] ابراهيم قلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة، الجزائر 2013 ص 12.

– تنسيق وتوحيد السياسات البترولية وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء بصورة منفردة أو جماعية.

– تحديد الطرق ولأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في الأسواق البترولية الدولية.

– تحقيق عائد على استثمارات العاملين في صناعة البترول.

تعتمد أوبك في سياسة تسعير البترول منذ 1-1-1987 على سلسلة من خامات هي[1]: مزيج صحاري الجزائر 44، خام ميناس الاندونيسي 34 نفط بوني خفيف النيجيري 37 عربي خفيف سعودي 34، نفط دبي 39 واستيموس المكسيكي 33.

ب – الدول المنتجة خارج الأوبك: بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988، أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك بخطورة الوضع، فبادرت بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك للاجتماع في القاهرة، غير أن الدول الأخرى فضلت لندن كموقع متوسط، حيث عقد الاجتماع يوم الثامن من مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا والصين كما شاركت كولومبيا مترددة.

وهكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للبترول، وأن حماية مصالحها الفردية والمشتركة تتطلب أخذ مواقف إيجابية بالتنسيق مع أوبك ومحاولة ضم أكبر عدد من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير رسمي، والذي أطلق عليه اسم "الدول المستقلة المصدرة للبترول"

– indépendant pétroleur exporting contries –

وقد تم في هذا الاجتماع وضع اللبنيات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة، بل يكفي أن الاجتماع بصفة دورية (كل ستة أشهر) وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة[2] تستحوذ هذه الدول على 60% من الإنتاج العالمي سنة 2000 أما احتياطها أقل من 20% من الاحتياطي البترولي العالمي،

[1] ميهوب مسعود، مرجع سابق الذكر ص102.

[2] قويدري قويشح بوجمعة، مرجع سابق الذكر، ص 93.

وتملك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية،كما أن النضوب في الدول خارج أوبك أسرع منه في دول أوبك والجدول 2-1 يبين المقارنة بين الأوبك والدول خارج الأوبك بالنسبة للإنتاج، الاحتياطي وطاقة المصافي.

الجدول رقم: (1-2): إنتاج واحتياطي وسعة المصافي لدول أوبك ودول خارج أوبك لسنة 2000.

	الإنتاج م ب/ي	الاحتياطي مليار برميل	طاقة المصافي م ب /ي
أوبك	30,8	814,0	8,2
خارج أوبك	43,8	231,5	72,8

المصدر : النفط والتعاون العربي، العدد 1000، سنة 2002، ص 41.

2 – **من ناحية الدول المستهلكة :**

أ – وكالة الطاقة الدولية: هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 في عضويتها 18 دولة صناعية عربية، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة – coordination group énergie – وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة بهدف الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول، ووضع إطار دائم لتشاور مع الشركات العالمية للبترول، وقد انظم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وإضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجاز:

– تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفيض الواردات البترولية.

– السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي ترشيد الاستهلاك من ناحية، وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى.

– إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك.

– دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها.

– تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.

– وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات البترولية.

– تشجيع التوسع في استخدام الطاقة النووية، على أن يترك لكل دولة عضو حرية انتهاج الطريقة التي تتناسب مع ظروفها الخاصة.

ومن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف الدول المستهلكين للبترول، وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي.

ب – الشركات البترولية العالمية: سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلاح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع، وهي مملوكة أساسا للولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وهولندا، هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي (خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية)،كما أنها تملك 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك، فإنها تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على أقل، وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية.

أكبر هذه الشركات هي "اكسون" ،ثم شركة "غولف" وشركة "تكساكو" وشركة "موبيل أويل " وخامس الشركات الأمريكية تسمى "تشيفرون" بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل" وبريطانيا "بريتيش بيتروليوم".

هذا ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78% من إنتاج البترول في العالم خلال سنة 2004[1]، ومن هذه الشركات شركة آرامكو السعودية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، شركة بيتروليوس المكسيكية، شركة بترو الصينية ... وتؤثر الشركات البترولية على السوق البترولية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب، مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى لنفط لاحقا.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق الذكر، ص 198.

المطلب الثاني : التسعير البترولي وأساليبه.

مع تزايد أهمية النفط الحيوية على مستوى العالمي سواء للدول المنتجة التي تحاول في كل مرة بيع كميتها عند سعر مرتفع يتناسب مع احتياجاتها ومتطلباتها، أو الدول المستهلكة التي تعمل على تلبية حجاتها النفطية عند سعر منخفض يتلاءم مع إمكاناتها المالية وحجاتها المتزايدة فقد احتلت أسعار النفط مكان الصدارة في الكثير من المؤتمرات والمحافل الدولية ووسائل الإعلام المعروفة، وخاصة بعد مؤتمر طهران سنة 1971 والفترة التي أعقبت مؤتمر الكويت في سنة 1973[1].

ولما كانت أسعار النفط تشكل أحد المواضيع المتميزة، فإنه من الضروري أن نتطرق إلى مفهومها مع تبيان أنواع الأسعار النفطية وفق التطور الزمني لظهور كل نوع من الأنواع، ومقاييس التي اعتمدت عليها في قياس السلعة البترولية.

الفرع الأول: السعر البترولي.

1 – **تعريفه:** السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

2 – **أنواع أسعار البترول:** إن التطور في مفهوم سعر البترول وكيفية تحديده يدل أن للسعر البترولي عدة أنواع أو مصطلحات سوف نقوم بذكرها ومن أبرز هذه الأنواع هي:

أ – الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة "ستاندر اندوايل".

ب – السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق فعليا هو عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت

[1] صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، الطبعة التاسعة، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، 2003 ص 248.

هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

ج – سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ اعتماد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، حيث أن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965.

د – سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة لدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعا الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

و – السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.

الفرع الثاني: أساليب التسعير في السوق البترولية.

تعد الصناعة البترولية وسوقها السلعية متميزة ومتفردة عن بقية الصناعات والسلع الأخرى وبذلك فإن أسعار البترول هي الأخرى متميزة عن أسعار باقي السلع الأخرى سواء في مسار تطورها أو في كيفية تحديدها، ويمكن تقسيم تطور التسعير البترولي إلى مرحلتين رئيسيتين:

1 – **تسعيرة البترول قبل التصحيح السعري لـ 1973:** إن شركات البترول العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذه المرحلة أن إنفرادها بالتسعير هو أحد أهم أعمدة استمرارها، وأهم دعامات إحكام سيطرتها على الصناعة، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية[1]:

[1] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق الذكر، ص 250.

أ – التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة: كانت الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية، هي أكبر منتجي البترول في العالم، وكانت أيضا أكبر مصدريه، ويبدو طبيعيا أن أسعار البترول في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، وكانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك، نقطة الأساس الوحيدة وقد كرست

اتفاقية كنا كري 1928 والتي انبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى، حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان بالعالم تتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه البترول وعوامل خاصة تتعلق بمدى الارتباط والاستقلال بين أسعار الخام وأسعار المنتجات.

ب – التسعير حسب نظام نقطتي الأساس: استمر نظام نقطة الأساس الوحيدة "خليج المكسيك" مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد، وكانت الشركات البترولية تحقق من خلالها أرباحا خيالية وتوازنا متفقا مع مصالحها في صناعة البترول العالمية.

ولكن هذا النظام في التسعير انهار إثر تنبأ البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وتدخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الاعترافات بمنطقة الخليج العربي،كنقطة أساس لتسعير البترول، وحرر سعر البترول في "عبدان" (إيران) في مستوى السعر في خليج المكسيك، ومنذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتا أساس، خليج المكسيك وخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين.

ويمكن إيجاز العوامل المؤدية إلى إتباع هذه القاعدة التسعيرية للأسعار البترول الخام فيما يلي [1]:

– قيام الحرب العالمية الثانية وما تطلبته من استهلاك واسع للبترول.

– التزايد الواسع والكبيرة لمكانة وأهمية بترول الشرق الأوسط عالميا وبترول الخليج العربي خاصة في السوق البترولية الدولية.

– التناقض والتنافس في المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها البترولية وبين الحلفاء الرئيسية كفرنسا وانجليترا.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق الذكر، ص 206.

– استمرار المحافظة على القوة التنافسية للبترول الأمريكي إزاء البترول الأجنبي، وخاصة بترول منطقة الخليج العربي وذلك بحصر منطقة سوقه في قسم في السوق الأوروبية بشكل خاص وليس كل السوق الأوربية، إضافة إلى تحديد سعره المعلن وفق سعر البترول الأمريكي.

نلاحظ مرة أخرى أن معادلة التسعير والعوامل الحاكمة لها كانت تتجاهل إلى حد شبه مطلق مصالح الدول المصدرة للبترول، وإنما المهم هو مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح الشركات ومصالح الدول المستهلكة في أوربا، وبما أن عائدات الدول المنتجة ابتداء من الخمسينات كانت تحسب بالنسبة لسعر المعلن، فإن أي خفض في السعر كان يعني انخفاضا في عائداتها، أي أن الشركات البترولية كانت تنفرد بقرارات التسعير، وتحددها تبعا لمصالحها ومصالح الدول المستهلكة، ودون أي اعتبار لمصالح الدول المنتجة التي ضلت عديمة التأثير في الأسعار حتى عام 1960حيث أنشئت منظمة الأوبك، وبدأت الدول المنتجة تشارك في عملية تحديد السعر.

ج – التسعير وفق المشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار: كانت الاتجاهات الوطنية وتزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة، وبالتالي ضغط الرأي العام بها على حكوماتها لتحسين من شروط التعامل في البترول ولتؤكد حقها في جني ثرواتها البترولية ولتضع حدا لتحكم الاحتكاري لشركات البترولية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول،كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة وبالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي 1959 و1960، لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" كجبهة موحدة للمنتجين، وكان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار البترول من الانخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات وبين الدول المنتجة، وبدأت القوى الحاكمة للصناعة تتغير قليلا شيئا فشيئا واستطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت للأسعار المعلنة للبترول عند مستواها في أوت 1960 ولأكثر من 10 سنوات بعد ذلك، وبالتالي أضحى السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساسا لحساب عائدات الحكومات المنتجة بصرف النظر عن السعر الفعلي الذي تبيع به الشركات والذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي 25% خلال هذه الفترة .

2 – تسعير البترول بعد التصحيح السعري لـ 1973: لم تكن أسعار البترول قبل 1973 تخضع لعوامل العرض والطلب، إذ أن السوق كانت تحتكرها قلة وخضع تسير البترول لمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت شركتها تسيطر على الجزء الأكبر من السوق البترولية العالمية،كما أن هذه الشركات لم تكن تهتم بمسألة

القيم النسبية لأنواع البترول الخام بسبب سيطرتها على جميع مراحل صناعة البترول العالمي، وفي ظل الأوضاع كان سعر البترول يفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر إذ أنه كان سعر وهميا الغرض منه دفع عوائد البترول لحكومات الدول المنتجة، ولم تكن هذه العوائد في أحسن حالاتها تشكل إلا الجزء اليسير مما كانت تحصل عليه الشركات من أرباح نتيجة عمليات ونقل وتكرير وتسويق البترول، ولقد تمخضت هذه السياسة الخاصة بتسعير البترول عن الأتي [1]:

– لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدولة في حسابها التكاليف الحدية لحقوق البترول الصعبة.

– لم تكن أسعار البترول تأخذ في اعتبارها تكلفة إنتاج المصادر البديلة للطاقة عند حساب تكاليف الإنتاج، وقد أدى ذلك إلى زياد حصة البترول في إجمالي استهلاك الطاقة وهو الأمر الذي يعمل على سرعة نضوبه.

– لم تواكب أسعار البترول التغيرات في المستويات العامة للأسعار لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر البترول الخام وعائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية، وقد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة سعر البترول إلى 10.34 دولار للبرميل [2] ابتداء من 1974، عن هذا التغيير لم ينشأ من فراغ وإنما كان نتيجة منطقية لمجموعة من العوامل، والتي جعلت الموقف كله يتحرك لصالح مجموعة الدول المصدرة للبترول والتي يمكن إيجازها فيما يلي [3]:

– أثبتت المواجهات الأخيرة بين منظمة أوبك والشركات البترولية على قوة الدول المصدرة، وصلابة الدعامات التي يرتكز عليها موقفها في التفاوض على الأسعار، وعلى ضعف موقف الشركات البترولية وأكدت التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضات الأسعار أن مركز الثقل قد انتقل إلى حكومات الدول المصدرة.

– أدى الوعي البترولي إلى تنبيه الدول المصدر للبترول إلى ضرورة تصحيح أسعار البترول بالنظر إلى أهميته الحيوية في اقتصادياتها، وكذلك لكونه ثروة ناضبة.

– تفاقم معدل التضخم العالم، مما أدى إلى تناقص القيمة الحقيقية للعائدات النقدية التي كانت الدول المصدرة تحصل عليها.

---

[1] قويدري قويشح بوجمعة ، مرجع سابق الذكر، ص 87.

[2] ميهوب مسعود، مرجع سابق الذكر، ص 127.

[3] صيق محمد العفيفي، مرجع سابق الذكر، ص 266.

– اتساع الفجوة بين الطلب والعرض العالمي من البترول، وبالتالي تفاقم أزمة الطاقة وتزايد القلق لدى الدول المستهلكة على إمكان تأمين احتياجاتها من البترول.

– وترتب على العامل السابق أن الدول المصدرة استطاعت أن تبيع وبأسعار عالية بترول المشاركة، خلاف لكل التوقعات السابقة، لقد كان الشعور السائد حتى سنة 1972 أن الدول المصدرة للبترول ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من البترول في اتفاقيات المشاركة ،وأنها ستلجأ إلى إغراق السوق بأسعار منخفضة، ولكن ما حدث كان مخالف للتوقعات حيث لم تستطع الدول المصدرة فقط بيع بترولها، وإنما حققت أسعار أعلى من أسعار المعلنة، ولذلك أن المستهلكين قد أدركوا قصور العرض عن الطلب وأدى هذا التطور إلى:

– ثبوت قدرة الحكومات على التسويق.

– ثبوت ارتفاع السعر الفعلي عن السعر المعلن.

إن مراجعة هذه التطورات جميعا، أثبتت أن تغيرا هاما قد حدث وهو انكسار الحاجز السيكولوجي، الذي كان يلزم الدول المصدرة للبترول عن استخدام قوتها لتحقيق ما كانت تسعى إليه، وإن صورة الصناعة البترولية تغيرت بالكامل.

ولكن بسبب الفوضى التي عرفتها منظمة الأوبك، نتيجة تعارض مصالح دول الأعضاء خاصة نيجريا وإيران وسوء العلاقات العراقية الإيرانية هذا من جهة ومن جهة أخرى المنافسة القوية التي فرضتها الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك، بزيادة حصتها في الإنتاج وإغراق السوق البترولية، مما ألغى سيطرت هذه المنظمة في مجال التسعير، وفتح مجالات ميكانيزمات العرض والطلب لتأثير على أسعار السوق.

المطلب الثالث: الأثر المتبادل لسعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية.

يلعب سعر البترول دور كبير في التأثير على الدول المنتجة وكذا المستورد، لما لها من تأثير مداخيل الدول المنتجة من العملات الصعبة، وكذا لتأثيره على الالتزامات المالية للدول المستوردة من خلال ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الدخل.

إن ارتفاع أسعار البترول يحدث اقتطاعا في دخل الدول المستورة للبترول لصالح الدول المصدرة له، أما الانخفاض في الأسعار فانه يؤدي إلى حدوث اقتطاع في دخل الدول المصدرة للبترول لصالح الدول المستوردة له، وهذا ما يؤدي الدول المصدرة إلى اللجوء إلى عملية الاقتراض والدين الخارجي.

الفرع الثاني: علاقة سعر البترول بالذهب.

لا يمكن الحديث عن أسعار الذهب بمعزل عن الحديث عن تأثيره وتأثره بأسعار البترول مع الفارق الكبير بينهما من جميع النواح، فالذهب كان عملة سائدا حتى تم استخدام العملات الورقية في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، وإن فقد الذهب وظيفته كعملة متداولة، إلا أنه أصبح يحتفظ به كاستثمار، كما أصبح يستخدم في المضاربات، أما البترول فهو وقود الحضارة البشرية المعاصرة وقد سمي بالذهب الأسود لأنه أصبح مصدر الثروة والدخل للعديد من دول العالم خاصة تلك التي تصدره، وبما أنهما مصدران للثروة، فقد نشأت بينهما علاقة وثيقة حتى كانت عكسية [1].

ومن الملاحظ، بصفة عامة، أنه كلما ارتفعت أسعار البترول انخفضت أسعار الذهب والعكس صحيح، بالرغم من أنهما ليست سلعتين مكملتين لبعضهما وليست بديلتين، وإنما هما سلعتان مستقلتان عن بعضهما تماما، والعلاقات بين أسعار السلع تتحدد عادة على أساس إما لأنهما بديلتين، حيث يزداد الطلب على إحداهما عندما يزداد على الأخرى، أما إذا كانتا مستقلتين عن بعضهما كما في حال الذهب والبترول، فمن المتوقع ألا تكون علاقة بينهما.

وهناك العديد من الأفكار التي طرحت تفسير لذلك، ولكن أكثرها قبولا هي أنه عندما ترتفع أسعار البترول تنخفض أسعار الذهب لأن الدول الصناعية المستوردة للبترول، وهي التي تمتلك احتياطي كبير من الذهب تبيع جزء كبير منه لكي تتمكن من شراء ما تحتاجه من البترول فيزداد العرض من الذهب مما يقلل سعره، وعندما تنخفض أسعار البترول تصبح تلك الدول في موقف يمكنها من شراء الذهب لزيادة احتياطها منه مما يزيد الطلب عليه، وبالتالي ترتفع اسعاره، ولكن انخفضت أسعار الذهب في أواخر التسعينيات من القرن العشرين المنصرم بالرغم من انخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة، لأن العديد من الدول، ومن أهمها بريطانيا صاحبة أكبر احتياطي من الذهب، قررت أن تبيع نصف احتياطها منه حماية لقيمة الجني الإسترليني، كما أعلنت سويسرا، بيع

[1] قويدري قويشح بوجمعة، مرجع سابق الذكر، ص72.

جزء كبير من احتياطها، وكذلك قرر صندوق النقد الدولي أن يبيع 10% مما لديه من الذهب لتمويل البرامج التي يعتزم تنفيذها لتخفيض ديون الدول النامية، وكل ذلك زاد من عرض الذهب بدرجة كبيرة مما قلل أسعاره في وقت كانت فيه أسعار البترول تنخفض أيضا، إلا أنه مع توجه أسعار البترول نحو الارتفاع في السنوات الاخيرة، يبرز التساؤل، هل يحتمل أن تتجه أسعار الذهب نحو الانخفاض أم ستظل تتجه نحو الارتفاع كما هو حاصل الآن؟ وهنا يرى بعض الاقتصاديين أن هذه العلاقة ستصبح طردية بما يعرف بمصيدة الذهب حيث ستعمل الدول الصناعية التي تملك الذهب إلى طرحه في الأسواق العالمية مع الضغط لإبقاء أسعاره مرتفعة، في خطوة منها امتصاص الفوائض المالية البترولية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول.

المبحث الثاني: محددات أسعار البترول.

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط يعتبر في غاية الأهمية سواء للدول المنتجة التي تعتمد في صادراتها على النفط بالنسبة كبيرة، أو للدول المستهلكة لاعتمادها عليه كمصدر رئيسي للطاقة والذي يعتبر أكثر استهلاكا مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى وذلك لتواجده في مناطق متعددة من العالم وسهولة نقله واحتواءه على مواد مختلفة تتلاءم مع الصناعة الحديثة.

وبذلك فأسعار النفط تلعب دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصاد العالمي، ومن ثم كان من الضروري دراسة العوامل المؤثرة فيها حتى تتمكن دول العالم ككل منتجة أو مستهلكة من أخذ احتياطاتها لكي لا تتأثر اقتصاديتها بشكل كبير.

المطب الأول: الطلب البترولي.

من خلال ملاحظة التوقعات التي تبنى لمعرفة الأسعار المستقبلية للنفط واعتمادها في ذلك على الكميات المطلوبة في المستقبل، يعد الطلب من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، ونشير إلى أن الطلب الدولي على النفط يختلف عن طلب أي سلعة أخرى نظرا لتأثره بعوامل متعددة مما جعله يختلف عن باقي السلع.

الفرع الأول: مفهوم الطلب البترولي.

يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي عن السلعة البترولية "كخام أو منتجات بترولية" عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة محددة، بهدف إشباع أو سد الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية[1].

وقد عرفته الوكالة الدولية للطاقة IEA بأنه مجموعة من الخامات الموجهة للتوزيع المباشر بالإضافة إلى التزامات الموزعين من مصانع التكرير (المخزنات الأولية)[2].

إذن الطلب البترولي يمثل الكمية التي يحتاجها المجتمع في مختلف مناطق العالم، سواء كانت الكمية الخامة أو المكررة، وذلك خلال فترة زمنية معينة وعند سعر محدد لتلبية حاجات المجتمع سواء للاستهلاك المباشر مثل النقل، أو التدفئة... الخ أو لأغراض استهلاكية أخرى مثل ما تحتاجه المصانع باعتباره مادة أولية.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الطلب البترولي.

هناك عدة عوامل تحدد وتضبط حجم الطلب البترولي وهذا راجع للعديد من العوامل المختلفة، سواء التأثير ايجابيا بزيادة الطلب أو سلبيا بانخفاضه وهذه العوامل كالأتي:

1- معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي: تعتبر الطاقة وخاصة البترول عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية وعملية تطور الاقتصادي والصناعي، فالبترول محرك فعال لهذا التطور وفي نفس الوقت هو مؤشر ومقياس لذلك المستوى التطوري فالزيادة النمو الاقتصادي يتطلب زيادة في استهلاك البترول خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من البترول[3].

وهناك علاقة طردية ورابطة وثيقة بين النمو الاقتصادي والطلب على البترول، وبالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعتبر متغيرا أساسيا في معادلة الطلب على البترول، وإذا كان الصلة المباشرة القوية بين هذا المتغير

---

[1] بنين بغداد **نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009 ص 47.

[2] ضالع دليلة، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، 2008-2009، ص 60.

[3] وصاف سعيد، **السياسة من الإمدادات النفطية وانعكاساتها**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أفريل 2008 ص 11 .

والطلب على الطاقة، عموما والطلب على البترول خصوصا قد انخفضت مما كانت عليه في الماضي، نتيجة ارتفاع كفاءة استخدام الطاقة واتجاه الاقتصاديات الغربية إلى صناعات الخدمات وهي أقل كثافة ،من الصناعات الثقيلة في الاعتماد على البترول.

إن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي والطلب البترولي، لا يعكس بصورة صادقة واقعها عن مدى تقدم البلدان، فهناك ظاهرة تزايد الإنتاج والدخل الوطني لبعض البلدان النامية وبالأخص البترولية، والتي ارتفع فيها الدخل الوطني حيث جعل نصيب الفرد فيها يفوق دخل الفرد في البلدان المتقدمة، فهذه الظاهرة عاكسة شكليا لمستوى تطور عالي، ولكنها فعليا لا تعبر عن مستوى تطور الاقتصادي العالمي، كما هو الحال في البلدان المتقدمة الصناعية، فطلب الكثير من البلدان البترولية لازال محدود وذلك بسبب كون ظاهرة تزايد الإنتاج والدخل الوطني ناتج عن النشاط الاقتصادي إنتاجي واحد وغير مترابط ومتكامل بصورة كبيرة مع بقية الفروع الاقتصادية الأخرى.

2 – **سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية المكررة:** السعر من العوامل الأساسية والفعالة في تأثيرها على الطلب البترولي وبصورة عامة، إن انخفاض وتدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب وعكسه يكون تماما.

ومن المعروف أن انخفاض وتدني السلعة البترولية ماضيا وحاضرا، كان أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى توسع الطلب على السلعة البترولية سواء كان بصورة خاصة أو بصورة منتجات بترولية.

3 – **سعر المواد الطاقوية البديلة:** كلما سجلت أسعار البترول تطورات جديدة في مستواها إلا ولجأت الدول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم، لتقليص كمية البترول والضغط على الأسعار بالانخفاض وبالخصوص إذا بلغت مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى، ومن الممكن أن تتجه الدول الصناعية في المستقبل إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي، كمصدر رئيسي للطاقة لأنه يعتبر أحسن بديل للبترول، نظرا لتواجده في مناطق متعددة من العالم وبكميات هائلة [1]، لكن هذا يبقى غير ممكن في الوقت الحالي لأنه لا توجد تقنية منافسة ومتطورة وغير مكلفة في نفس الوقت لنقل الغاز الطبيعي من منطقة لأخرى خاصة إذا كانت المسافة طويلة، بحيث توجد تقنية وحيدة لنقل الغاز عن طريق الأنابيب وهي مكلفة وتستغرق وقت أطول

[1] جمعة رضوان، **تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات**، دراسة حالة الجزائر 1970- 2009، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006-2007 ص37 .

وبالعكس يمكن نقل كميات هائلة من البترول، بواسطة تقنية بسيطة وغير مكلفة (عن طريق الأنابيب) وحسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية فإن الغاز الطبيعي والفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل ولكن ما نعرفه أنه لا توجد في الوقت الحالي مصادر طاقوية بديلة أحسن وأفضل من البترول.

4 – الاستقرار السياسي في العالم: الاستقرار السياسي لا يقل أهمية باعتباره كذلك من العوامل المؤثرة على الطلب البترولي والذي ينعكس مباشرة على الأسعار، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الامددات البترولية، وهذا ما يدفع بالدول أكثر استهلاكا للبترول لتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة، وبأي سعر وهذا تخوف من نقص الإمدادات البترولية، ويأتي عامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط كعامل سياسي يعمق من أثر التركيز المزدوج الاحتياطات والاستهلاك، حيث ظلت المنطقة تعاني من عدم الاستقرار منذ مدة طويلة نتيجة لتقسيم المنطقة بين القوى الكبرى فرنسا وبريطانيا، وقد زاد من حدة عدم الاستقرار إنشاء دولة إسرائيل الذي أصبح يشكل مكمن للاضطراب في المنطقة.

وبالإضافة إلى الدول المنتجة فقد أصبحت الدول الناقلة أو السامح بالعبور تلعب دورا أساسيا في أمن الإمدادات، ومن ثم فإن استقرار هذه الدول يؤثر في استقرار الإمدادات البترولية والأسعار.

5 – السكان: عامل السكان هو أحد العوامل المؤثرة على الطلب، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى تزايد الطلب، وتأثير السكان على الطلب البترولي يعتبر عاملا ثانويا وليس أساسيا وإن تأثيره نسبيا وبحسب تكامله مع بقية العوامل وبالأخص مع عامل مستوى التطور الاقتصادي والصناعي، فهو هنا إما أن يكون تأثيره كبير في حالة ارتفاع الدخل وارتفاع درجة التطور الصناعي، مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية، أو تأثيره قليلا ومحدودا في حالة انخفاض الدخل وانخفاض مستوى التطور الصناعي مثلا في المناطق والبلدان النامية كإفريقيا.

6 – المناخ: عامل المناخ هو عامل مؤثر على الطلب البترولي سواء بالانخفاض أو الارتفاع والتأثير هذا ناجم عن مقدار تغير درجات الحرارة على مدار السنة، ففي حالة البرودة أو فصل الشتاء يتأثر الطلب البترولي بالزيادة وفي حالة الحرارة أو فصل الصيف ينخفض ويتقلص الطلب البترولي، فالطلب النهائي ينخفض كل سنة خلال الربع الثاني بمقدار 2.7 و3.1 مليون برميل في اليوم[1]. والتغير في الطلب على البترول الخام لا يكون بنفس تغير الطلب

[1] جمعة رضوان، مرجع سابق الذكر، ص 39 .

على المنتجات البترولية، لهذا فإن الطلب على المنتجات البترولية هو طلب موسمي عكس الطلب على البترول الخام.

وإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى نذكر منها مايلي :

– حساسية الطلب على المنتجات النهائية إزاء الأسعار وذلك حسب نوعية المنتج ونوع المستخدم (في قطاع النقل أو الصناعات التحويلية أو البيترو كيمياويات...الخ)

– العوامل التي تعمل على إضعاف مرونة الطلب السعرية وهي:

- الإجراءات التي تقيد دخول البترول الخام إلى بعض الدول المستهلكة، وكذا تقيد استخدامه.
- الإعانات التي تمنح لمصادر الطاقة البديلة لتشجيع استخدامها أو للبحث عنها.
- الإجراءات الخاصة بالحفاظ على الطاقة في الدول المستهلكة.

المطلب الثاني: العرض البترولي.

يعد العرض البترولي أحد العوامل المؤثرة في الأسعار، فزيادة العرض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض البترولي والأسعار هي علاقة عكسية.

الفرع الأول: تعريف العرض البترولي.

العرض البترولي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكررة عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة، ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق.

ويتمثل العرض البترولي في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث اختلال في الإمدادات البترولية.

كما أن طبيعة البترول تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدودا وذلك في ظل العقبات التالية [1]:

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق الذكر، ص 115.

- عقبات فنية متعلقة بطاقات الإنتاج القصوى والفعلية والتخزين والنقل.
- عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير، لأنها تدوم فترة أطول وتتطلب إمكانية مالية ومادية كبيرة جدا، أو محاولة للإبقاء على استقرار سعر البترول.

كما أن مرونة العرض البترولي في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض النفطي على مواكبة تغير الأسعار، ومن تغير في الأسعار يؤدي إلى التغير في العرض أقل منه، وذلك لأسباب سابقة الذكر.

ويتركز إنتاج البترول وعرضه لدى الدول غير الصناعية، خاصة من خلال إنتاج منظمة الأوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة من خارج الأوبك، مما يجعلها مؤثرة على السوق البترولية العالمية في جانب العرض.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على العرض البترولي.

خضع العرض العالمي للبترول لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البترول وسعره ويدخل في محددات الطلب على البترول كما ذكرنا مستوى ومعدل النشاط الاقتصادي وأسعار البترول كذلك يحدد العرض، الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، فليس معنى توافر احتياطيات بترولية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فورا ارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص البترول من باطن الأرض، ومعالجته وتخزينه وضخه حتى سطح الناقلة،كما يتحدد العرض بسياسة الدول المنتجة للبترول لمواجهة الاستهلاك المحلي، أو لتصديره تحقيقا لمردود نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل، وندخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقرها الأوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء وكذلك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص وفيما يلي بعض العوامل المؤثرة في حجم العرض البترولي.

1 – **الطلب البترولي**: يعتبر الطلب البترولي من المحددات الرئيسية للعرض البترولي[1]، بحيث أنه إذا لاحظ المنتجون للبترول زيادة في الطلب البترولي فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة البترولية في السوق وأما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى التقليص في الكميات المعروضة، وما حدث في السنوات الأخيرة والتي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاع غير مسبوق طالبت الدول المستهلكة للبترول وفي

[1] حسين عبد الله، مرجع سابق الذكر،ص 37.

مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المنتجة بزيادة العرض البترولي إلا أن استجابة الدول المنتجة كانت ضعيفة وبزيادة قدرها 300 ألف برميل في اليوم من البترول الثقيل من طرف المملكة العربية السعودية، وهذا ما يبين أن استجابة العرض في الفترة القصيرة للزيادة الطلب تعتمد بالأساس على الطاقات الإنتاجية غير المستعملة.

ولأن العرض البترولي هو استجابة لما يطلبه المستهلكون، فإن العوامل المؤثرة في الطلب البترولي بالكاد نفسها المحددة للعرض البترولي، فالاستقرار السياسي له دور كبير في أمن إمدادات البترول، وما حدث ويحدث في العراق وإيران ومنطقة الشرق الأوسط لأفضل دليل على مكانة هذا العامل في التأثير على العرض البترولي، وما يمكن استخلاصه هو أن العلاقة التكافئية المتشابكة والمعقدة بين العرض والطلب هي نتيجة لحوار حاد بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول من خلال مجموعة من السياسات البترولية تستعملها كل جهة للوصول إلى مصالحها.

2 – **التوقعات المستقبلية لأسعار البترول:** إن التنبؤ بأسعار البترول في المستقبل يعتبر في غاية الأهمية، لكل من الدول المنتجة والمستهلكة للبترول، فالدول الصناعية الكبرى تهدف إلى توفير الكميات الضرورية من البترول عند السعر الذي يناسب مصالحها الاقتصادية وخاصة من أجل المحافظة على استقرار نموها الاقتصادي، أما الدول المنتجة فهي تحاول التنبؤ بالأسعار في المستقبل من أجل اتخاذ التدابير المتعلقة بالبحث والتنقيب، وتحديد إمداداتها البترولية وفقا للسعر الذي يتماشى مع حاجيات اقتصادها وسياستها البترولية.

3 – **الاحتياطات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول:** الاحتياطات البترولية هي القاعدة التي ترتكز على سياسة الإنتاج البترولي، ومن هذا المنطلق فإن أي سياسة للإنتاج والتصدير ينبغي أن تحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات، فهناك البعض من الشركات البترولية الأجنبية العاملة في أراضي الدول المضيفة قد تعمل للمبالغة في تقديرها لحجم الاحتياطيات، بقصد إقناع الدول المضيفة بأن ما لديها يكفيها لمدة طويلة ومن ثم تطمئن على ارتفاع الإنتاج وعرض بترولها.

كما أن البحث والتنقيب عن البترول يعتبر من العوامل المحددة لكميات البترول المعروضة، فمن الأسباب الرئيسية لأزمة 1986 الإفراط في عملية البحث والتنقيب وخاصة في بحر الشمال والمكسيك، نتيجة لارتفاع الأسعار في الفترة السابقة، وهذا ما أثر على العرض البترولي وانهارت الأسعار إلى أقل من 10 دولار للبرميل.

4 – **الأرباح العالمية في الصناعة البترولية:** إن أسعار السلع الرأسمالية تتأثر باقتصاد الوفرة، وهو تأثير الكمية المنتجة في تكلفة الوحدات المنتجة، ومعناه أنه كلما كانت الكميات المنتجة كبيرة كلما كانت الأرباح عالية،

وينطبق هذا المبدأ على السلعة البترولية في المراحل الأولى من الإنتاج، لكن عند مرحلة معينة من إنتاج البترول الخام، نرى أنه كلما زادت الكميات المنتجة زادت معها التكاليف، وذلك بسبب أن أبار البترول تحتاج إلى تقنيات مساندة لكميات إضافية قد تزيد عن 30% فأكثر من طاقة إنتاج إضافية عند استرجاع أي بئر، كما أنه بسبب زيادة الطلب على البترول، يتم التنقيب عنه في مناطق بعيدة وصعبة، ولكن الميزة الخاصة لسلعة البترول كمنتج طاقوي جاهز للاستعمال النهائي، فإن الريع المحقق في فرع البترول يفوق كل أنواع ريوع المنتجات الطاقوية الأخرى كالفحم، الطاقة النووية وغيرها، فبالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر، نجد أن المحرك الهام للعرض البترولي هو تحقيق فائض مالي كبير، أي الريع العالي الممكن تحقيقه، هو الفرق بين السعر المفروض على المستهلك للمنتج وتكلفة توريد هذا المنتج إلى المستهلك، حيث تتقاسم كل الأطراف العاملة في فرع البترول هذا الفائض.

إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تؤثر على العرض البترولي ونذكر منها ما يلي:

- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البترول على نطاق كبير.
- التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة.
- مخاطر البيئة التي يجب التغلب عليها إذا ما أستخدم الفحم والطاقة النووية على نطاق كبير.

المطلب الثالث: العوامل المحددة للسعر العادل للبترول.

رغم أنه لا وجود في علم الاقتصاد أو اقتصاد السوق، لشيء اسمه السعر العادل أو السعر المجزى أو السعر المعقول، وغير ذلك من الأوصاف التجميلية، فإما أن يكون السعر خاضعا لتقلبات العرض والطلب الحالية والمرتقبة، وإما أن يكون سعرا احتكاريا تخطيطيا لتحقيق أهداف اقتصادية أو تجارية، وخصوصا ما يتعلق بحصة مستهدفة لبترول " الأوبك " في السوق البترولية العالمية وسوق الطاقة يمنع تطوير البدائل.

هناك العديد من الدراسات التي تبحث عن السعر العادل للبترول، فحسب النظرية الكلاسيكية فإن أسعار البترول الخام تتحدد وفق قوى العرض والطلب، وأن التكلفة الحدية للإنتاج تلعب في الفترة القصيرة وربما المتوسطة دور كبير في تحديد الأسعار، أما في الفترة الطويلة فإن التكلفة الحدية لمصادر الطاقة البديلة للبترول تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال والواقع العملي يثير الكثير من الشكوك حول صلاحية النظرية الكلاسيكية كأساس

لتحديد أسعار البترول الخام على الأقل في الفترة الطويلة، وذلك لأن سوق البترول تحكمها في كامل مراحلها عوامل شبه احتكارية، وذلك يعني أن العرض والطلب يخضعان للكثير من الضوابط والقيود هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الشركات البترولية الكبرى تحتكر المعلومات المتعلقة بصناعة البترول، يضاف إلى ذلك اعتبارات أخرى كثيرة يجب أن يتقرر في ضوئها السعر العادل للبترول ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي:

- أن الدولة المنتجة مهما كانت صغيرة الحجم، لا تنتج في ظل المنافسة التامة بل في ظل منافسة القلة، فمن ناحية لا يمكن التوسع توسعا كبير في العرض والطلب على إنتاج دولة ما، عند أي سعر في الأجل القصير كما هو الحال في ضل المنافسة التامة، فلا يمكن زيادة العرض عندما ترتفع الأسعار في حدود طاقة الإنتاج، ومن ناحية أخرى فإن البترول ليس سلعة متجانسة تماما نظرا للاختلافات بين الخامات التي ترجع لكثافتها ومحتواها الكبريتي.

- لا يتساوى السعر الخام مع تكلفته الحدية وإيراده الحدي، عند نقطة تقاطع منحنى الإيراد الحدي مع منحنى التكلفة الحدية، وتفسير ذلك لما يلي[1] :

– إن هيكل صناعة البترول يفرض وجود هذا الفارق حيث يتألف هذا الهيكل من حكومات تحاول أن تنسق فيما بينها بقدر الإمكان.

– الطبيعة الإستراتجية للبترول حيث أنه سلعة غير قابلة للتجديد وتستنفذ بسرعة وتتمتع بمرونة وخواص تختلف عن أي مصدر آخر من مصادر الطاقة.

– علاقة السعر بالعرض والطلب على البترول هي أضعف مما يعتقد للوهلة الأولى، فطلب على البترول الخام هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات البترولية المكررة وهذا ما يؤثر على الطلب،كما أنه مورد ناضب وغير قابل للتجدد وهذا ما يؤثر على العرض.

[1] ميهوب مسعود، مرجع سابق الذكر، ص95 .

المبحث الثالث: تطورات أسعار البترول وصدماته خلال الفترة (1986–2014).

شهدت أسعار البترول خلال الفترة (1986–2014) تقلبات سريعة شابهها الكثير من الغموض والجدل، حيث ارتفعت في بعض الفترات بسرعة، وتهاونت بسرعة كبيرة في فترات أخرى وهذا ما سنحاول أن نتطرق إليه في هذا المبحث من خلال الأزمات التي شهدتها أسعار البترول خلال الفترة (1986- 2014).

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط بعد أزمة (1986 – 1999).

بعد الانخفاض الحاد للأسعار النفط سنة 1986 عرفت الأسعار عدة تذبذبات صعودا وهبوطا فقد بلغت 17.7 دولار للبرميل في عام 1987 ثم عادة وتراجعت إلى 14.2 دولار للبرميل في عام 1988 تم ارتفعت مرة أخرى إلى 17.3 سنة 1989.

وفي بداية التسعينات تعرضت السوق البترولية العالمية لأزمة أخرى حيث ارتفعت الأسعار مرة أخرى في حرب الخليج الثانية فبلغ متوسط السعر 22.3 في سنة 1999، وقد ارتفعت الأسعار في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل[1]، ومن أسباب التحسن المؤقت لأسعار النفط:

– الإنتاج المحلي المنخفض في كل من الولايات المتحدة والمملكة ا لمتحدة والإتحاد السوفياتي.

– ارتفاع الطلب العالمي على النفط من منتصف الثمانينات حتى منتصف عام 1990.

– تزايد الطلب العالمي على البترول من النمور الآسيوية.

– غزو العراق للكويت.

لكن التحسن في أسعار النفط لم يدم طويلا حيث بدأت الأسعار في الانخفاض عام 1991، ويرجع ذلك لجملة من العوامل أهمها التباطؤ في نمو الطلب على البترول نتيجة الركود الذي يعانيه الاقتصاد العالمي، واستمرار

[1] ضالع دليلة، مرجع سابق الذكر، ص 92.

الاحتفاظ بمخزون بيترولي كبير في الدول الصناعية بالإضافة إلى عدم تقيد دول الأوبك بالحصص المخصصة لها من الإنتاج [1]، واستمرت مرحلة الهبوط مرة أخرى.

وفي نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 اهتزت السوق البترولية العالمية مرة أخرى بالانخفاض مريع لأسعار الزيت الخام حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 13 دولار للبرميل الواحد ومن أسباب هذه الانهيارات نذكر:

- زيادة الأوبك لحصتها في الإنتاج وعدم التزام بعض الدول بحصص الإنتاج المقررة له.
- زيادة الإمدادات من الدول المنتجة خارج الأوبك.
- القرار الخاص بإتفاق النفط مقابل الغذاء.

الجدول رقم (2-2): تطور أسعار النفط الخام الاسمية (1986- 1999).

الوحدة: دولار / للبرميل.

السنة	أسعار النفط
1986	13
1987	17.7
1988	14.2
1989	17.3
1990	22.3
1991	18.6

[1] موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية حالة الجزائر**، مذكرة مجستير، تخصص مالية ونقود، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص 77.

1992	18.4
1993	16.3
1994	15.5
1995	16.9
1996	20.3
1997	18.7
1998	12.3
1999	17.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2000 ص 189.

لقد سجلت أسعار النفط الخام في عام 1998 أدنى مستوى لها منذ سنة 1977 وقد بدأت في الارتفاع القوي منذ سنة 1999 وتواصل هذا الارتفاع بقوة سنة 2000.

المطلب الثاني: التطورات النفطية خلال الفترة (2000–2014).

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض إلى 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، وشهدت السوق النفطية سنة 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاهتمام بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى سنة 2002، وفي سنة 2003 ارتفعت سلة أسعار الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار.

وفي نهاية سنة 2007 ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 80 دولار سنة 2008 وفي شهر جويلية من نفس السنة كان

حوالي 147.27 دولار للبرميل، ولكن سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر عام 2008 حيث وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل وهو أدني من مستوى من أكثر من سنة، وفي عام 2009 استقر سعر النفط بمعدل 59.12 دولار للبرميل في حين أنه ارتفع إلى 77.84 دولار في عام 2010.

كما شهدت الفترة من 2011 إلى 2014 تطورا ملحوظا في مستويات أسعار النفط فالنسبة لسنة 2011 خلقت ارتفاع في معدلات أسعار النفط العالمية إلى مستويات غير مسبوقة من قبل، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر الأوبك عتبة 100 دولار للبرميل إلى 107.5 دولار للبرميل بالمقارنة مع 77.4 دولار للبرميل في 2010[1].

وقد تأثرت الأسعار سنة 2011 بجملة من العوامل المتنوعة والمتفاوتة منها التطورات السياسية في الدول العربية وتقلبات سعر صرف الدولار وزيادة حجم المضاربات.

ليستمر في الانخفاض سنة 2013 بقيمة قدرها 105.9 دولار للبرميل وسنة 2014 بقيمة قدرها 96.2 دولار للبرميل.

المطلب الثالث: انهيار أسعار النفط لسنة 2014.

شهدت أسعار النفط تدهورا حاد بداية من شهر جوان 2014، حيث انتقل سعر الخام برنت من 115 دولار للبرميل في التاسع عشر جوان 2014، ليصل إلى أقل من 50 دولار للبرميل في 2015 ولا يزال هذا التدهور متواصلا وتكمن المشكلة في عدم وجود أية ملامح في الأفق تشير إلى أن هذا التراجع في الأسعار سيتوقف عند مستوى سعري محدد، حيث تبقى توقعات الخبراء والهيئات النقدية والمالية والدولية تشير إلى أن النفط في طريقه لكي يصل إلى 40 دولار.

الفرع الأول: أسباب تراجع سعر البترول.

[1] شرقي زينب، **فعالية الساسية المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وبنوك،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2015-2016، ص52.

من أبرزها نذكر ما يلي:

1 – انكماش في الطلب العالمي وزيادة العرض العالمي: يعتبر الطلب والعرض على البترول من أهم العوامل المحددة لسعر البترول، فقد شهد الاستهلاك العالمي على البترول تراجعا لاسيما خلال الربع الثالث من سنة 2014 ويأتي ذلك بعد مراجعة التي قام بها صندوق النقد الدولي عن مرئيات النمو في الاقتصاد العالمي المحرك الرئيسي للطلب، وتباطؤ الاقتصاديات الصناعية لأوربا واليابان وكذا تراجع النمو في الاقتصاديات الناشئة لاسيما الصين التي تعد أكبر مستهلك للبترول في العالم، أما من جانب العرض شهدت الإمدادات البترولية العالمية نمو تراوحت معدلاته مابين 0.8 % إلى 3.4% خلال 2000-2014 ليرتفع بحوالي 8.7 مليون برميل يوميا خلال تلك الفترة.

2 – ارتفاع قيمة الدولار وزيادة أسعار الفائدة: تتأثر أفاق الاقتصاد العالمي بتطورات أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، حيث أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثر كبير على صناعة البترول العالمية إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على البترول ويخفض من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول[1]، وتوقع الخبراء استمرار أسعار البترول في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات لأسباب عديدة منها تخفيض تكاليف الإنتاج مما يمكن الشركات من التنقيب عن البترول في أماكن منافسة لدول الأوبك خاصة في بريطانيا والنرويج وروسيا والبرازيل كما أنه سيساعد بعض دول الأوبك في المضي قدما بالمشاريع التي أجلتها بسبب ارتفاع التكاليف في السنوات الأخيرة[2]، وأن الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية سوف تؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقتي الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، أفغانستان، باكستان وآسيا الوسطى وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة إتباعها خصم سعر الصرف المربوط، بالإضافة إلى إضعاف نمو الائتمان الخاص.

وبالنسبة للشرق الأوسط وشمال افريقيا، أفغانستان وباكستان انخفضت قيمة عملات كل من إيران والمغرب وتونس بنسبة 6% إلى 13 % مقابل الدولار منذ شهر جوان الماضي.

[1] غزازي عماد، **تراجع وانهيار أسعار النفط الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار النفط على الاقتصاديات المصدرة له،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، مدية، الجزائر يوم 10/28/ 2015.

[2] بلقة ابراهيم، مرجع سابق الذكر، ص 11.

3 – الأوضاع السياسية: لا شك أن الأوضاع السياسية والأمنية لا تقل أهمية عن باقي العوامل فالإضرابات السياسة والأمنية تلعب دورا أساسيا في نقص أو زيادة الإمدادات بالبترول فهناك من يرى أن انخفاض أسعار البترول بهذا الشكل هو راجع لرغبة أمريكا في معاقبة روسيا جراء النزاع الروسي الأوربي الأمريكي بشأن أوكرانيا وقد كانت نتائج انخفاض الأسعار كارثة على الاقتصاد الروسي وعلى عملته الروبل التي فقدت أكثر من 50% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي هذا من جهة ومن جهة أخرى يرى البعض هناك سبب آخر هو عدم رغبة الأوبك في تخفيض المعروض من البترول، راجع لرغبة السعودية للأضرار بالاقتصاد الإيراني الذي امتد نفوذه في المنطقة والذي كان من المفروض على السعودية أن تكون "المنتج المتأرجح" الذي يخفض كمية الإنتاج كلما هبطت الأسعار والعكس.

الفرع الثاني: أثار تراجع الأسعار.

1– الآثار الايجابية: ينجم عن تراجع أسعار النفط العديد من الآثار الإيجابية يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

- **استفادة الدول المستوردة للبترول:** إن من أهم الآثار الإيجابية لانخفاض أسعار البترول هو استفادة الدول المستوردة له، لأن انخفاض أسعار البترول يعتبر تحويلا للمكاسب من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة، حيث تعطيها جرعة من الانتعاش قيم استراد هذه المادة الحيوية بتكلفة أقل، وعندما تتراجع الأسعار بالنسبة للمستهلكين، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي[1].

- **تجنب تخفيضات المادة في الإنفاق:** من شأن الضغوط المالية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول، الدفع بالحكومات للسيطرة على النمو في إنفاقها، حيث نجد أن معظم البلدان المصدرة للبترول في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باكستان والقوقاز وآسيا الوسطى تحتفظ بهوامش أمان مالية كبيرة تسمح لها بتجنب أي تخفيضات مفاجئة في الإنفاق استجابة لتراجع الإيرادات البترولية، وتحتفظ دول مجلس التعاون الخليجي التي يتوقع أن تكونا لأشد تضررا بانخفاض أسعار البترول والتي تربط عملاتها عموما بالدولار وبأصول مالية ضخمة وتتمتع بطاقة اقتراض كبيرة تساعدها على التخفيض من أثر هذا الانخفاض على النمو في اللآجل القريب.

[1] عماد غزازي، مرجع سابق الذكر ،ص 10.

2 – الآثار السلبية لتراجع أسعار النفط: ينجم عن تراجع أسعار البترول العديد من الآثار السلبية، يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

- **تراجع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو:** من شأن تراجع القيمة المضافة في القطاع البترولي الناجمة عن تراجع أسعار البترول، أن يؤدي إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يترتب عليه تراجع مستويات الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، ومن ناحية أخرى تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول باعتبار هذا الأخير المصدر الوحيد والأساسي لدخلها الوطني.

- **تراجع وانهيار قيمة عملات البلدان المصدرة للنفط واختلال العلاقة من العملات الأجنبية:** لا تقتصر الآثار السلبية على تراجع معدلات النمو الاقتصادي فقط، إذ تتعداها إلى تراجع وانهيار قيمة العملات الوطنية، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كافة أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها وعلى سبيل المثال في ذلك دول روسيا، فنزويلا، نيجريا وإيران.

ترتب على تراجع أسعار البترول اختلال العلاقة بين العملات المختلفة في العالم، حيث تواجه الولايات المتحدة ارتفاعا في قيمة الدولار، في المقابل تتراجع قيم عملات اقتصاديات الأسواق الناشئة في العالم.

- **تأكل احتياطات النقد الأجنبي:** من شأن تراجع أسعار البترول أن تؤدي إلى تأكل احتياطات النقد الأجنبي المتشكلة من فوائض البترولية، حيث أن بعض الدول المصدرة تمكنت من تكوين احتياطات مالية كافية تؤهلها للتجاوب مع تراجع الأسعار لفترة معينة، ومن ثم لا تستعجل هذه الدول في اتخاذ موقف موحد في مواجهة ضغوط السوق البترولية، غير أن استمرار تراجع أسعار البترول إلى حدود متدنية من شأنه تخفيض الاحتياطات المتراكمة في أوقات الرخاء ومن ثم تعرضها لخطر التآكل السريع، حيث لم تعد الأسعار المنخفضة للبترول تتوافق مع احتياطات الإنفاق العام في الدول البترولية وعودت العجز إلى الميزانيات.

- **تراجع أسعار الأصول:** من أثار تراجع أسعار البترول على القطاع الخاص وهو تراجع الأصول سواء المالية منها أو الحقيقية والتي تمثل فقدان جوهري للثروات، ونتيجة لذلك من المتوقع انخفاض الإنفاق الاستهلاكي كأحد التأثيرات السلبية لتراجع مستويات الثروة.

واعتماد على ما سبق ذكره من أزمات بترولية والتي حدثت خلال الفترة (1986- 2014) يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الجدول رقم (3-2): الأزمات البترولية الرئيسية خلال الفترة (1986-2014)

السنوات	1985-1986	1990-1991	1997-1999	2008-2009	2014-2015
الفترة	ديسمبر1985 جويلية 1986	نوفمبر1990 فيفري 1991	نوفمبر 1997 فيفيري 1999	أوت 2008 فيفري 2009	جوان 2014 جانفي 2015
المدة (شهر)	8 أشهر	4 أشهر	14 شهرا	7 أشهر	7 أشهر
انخفاض الأسعار%	%66	%48	%48	% 68	%57
درجة التقلبات%	%4.70	%7.20	%5.1	%9.40	%4.40
الأسباب الأساسية	تراجع في طلب الدول الصناعية وزيادة في الامدادات من خارج الأوبك (ألاسكا والمكسيك وبحر الشمال	أحداث منطقة الخليج، والسحب من مخزونات الدول الصناعية	الأزمة المالية الأسيوية	الأزمة المالية العالمية	زيادة في إمدادات خارج الاوبك (أهمها من البترول الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية) وتباطؤ في نمو الطلب العالمي على البترول
أولويات	الحفاظ على	توفير الامدادات	استهداف	استهداف النطاق	الحفاظ على

سياسة أوبك	توازن السوق	اللازمة للأسواق	النطاق السعري	السعري	حصة السوق
رد فعل الأوبك	خفض الإمدادات	زيادة الإمدادات	خفض الإمدادات	خفض الإمدادات	الحفاظ على مستوى الإمدادات
الأسعار قبل الازمة	تراجع في الأسعار	ارتفاع مطرد للأسعار	استقرار الأسعار	صعود قوي للأسعار	استقرار حول 100 دولار
الأسعار بعد الأزمة	استمرت منخفضة لحوالي عقدين	تراجعت لمستوياتها ماقبل الأزمة	رجعت لمستوياتها ماقبل الأزمة	رجعت لمستوياتها ماقبل الأزمة خلال سنتين	من المتوقع أن تبقى منخفضة

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري حول التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الاعضاء، نوفمبر، 2015، ص 08.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

– إن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية، أنتج تعقيدات في تسويق البترول الخام، مما أدى إلى إنشاء سوقين مختلفين هما السوق الفورية والسوق الآجلة، هذه الأخيرة ظهرت للحد من خطورة التقلبات الكبيرة التي تعرفها أسعار البترول.

– السوق البترولية يحتكرها عدد قليل من الشركات وهو نوع من أنواع الاحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي، وبالتالي يمكن أن نقول بأن السوق البترولية هي سوق منافسة القلة.

– أهمية النفط كسلعة إستراتجية أنتجت العديد من أساليب التسعير عبر الزمن، لتعكس الصراع القائم بين مختلف الأطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية.

– يتحدد السعر البترولي بمجموعة من العوامل تؤثر فيه، إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر وذلك بسبب الارتباط الكبير بين الطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما.

– تتأثر أسعار البترول بمختلف الأحداث السياسة والاقتصادية مما يدفع بها إلى عدم الاستقرار، ويتولد عن ذلك أزمات متتالية انعكست نتائجها على مختلف الاقتصاديات العالمية، خصوصا على الاقتصاد الجزائري المرتبط ارتباطا وثيقا بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، وهذا ما سنحاول دراسته في الفصل الثالث من خلال التطرق إلى انعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري.

الفصل الثالث:

انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري تذبذبات مستمرة خلال العقود الماضية من خلال تأثره بالصدمات الخارجية وفي طليعتها عدم استقرار أسعار المحروقات، بحيث يعتبر قطاع البترول المحرك الأساسي للاقتصاد، بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات النمو في القطاعات غير البترولية هذه من جهة، ومن جهة أخرى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات إلى غاية اليوم، نتيجة تزايد الطلب العالمي على البترول، وعلى هذا الأساس جاء هذا الفصل لتقديم أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية والبحث على آليات مواجهة تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، وقصد الإلمام بكل هذه الجوانب تم من تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الخارجية.**
- **المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الداخلية.**
- **المبحث الثالث: آليات التخفيف من حدة التبعية البترولية في الجزائر.**

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الخارجية.

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد على مورد سلعي واحد إلى حد كبير وهو المحروقات، وهذا ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الناجمة عن التغيرات الحاصلة في أسعار البترول في الأسواق العالمية وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا المبحث:

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

إن التقلبات التي عرفتها أسعار البترول لها دور هام في التأثير على ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص وهذا ما سنتطرق إليه.

الجدول رقم (1-3): تطور أرصدة ميزان المدفوعات وميزان التجاري خلال الفترة (2000- 2016).

الوحدة: مليار دولار.

السنة	الميزان التجاري	رصيد الحساب الجاري	ميزان حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات	أسعار النفط دولار/للبرميل
2000	12.3	8.93	-1.36	7.57	27.60
2001	**9.31**	7.06	-0.87	6.19	23.12
2002	6.70	4.37	-0.71	3.66	24.36
2003	11.14	8.84	1.37	7.47	28.10
2004	14.27	11.12	-1.87	9.25	36.05
2005	26.64	21.18	-4.24	16.94	50.64
2006	34.06	28.95	-11.22	17.73	61.08
2007	34.23	30.54	-0.99	29.55	69.08

2008	40.32	34.45	2.54	36.99	94.45
2009	7.78	0.40	3.46	3.86	61.06
2010	18.20	12.15	3.18	15.33	77.45
2011	25.96	17.77	2.38	20.14	107.46
2012	20.17	12.42	-0.36	12.06	109.45
2013	9.38	0.83	-0.97	0.13	105.87
2014	0.59	-9.43	3.55	-5.88	96.29
2015	38.05	-27.48	0.06	-27.54	43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائري لسنوات (2000-2015).

– نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق تسجيل الميزان التجاري ارتفاعا في سنة 2000 بينما سجلت سنتي 2001 و2002 تراجع في الصادرات النفطية نتيجة الانخفاض النسبي لسعر البرميل من النفط مما انعكس على الميزان التجارى.

– عرفت السنوات التالية ارتفاعا للأسعار العالمية للنفط مما نتج نمو قيمة الصادرات الأمر الذي أدى إلى وضع إيجابي للميزان التجاري وخاصة سنوات 2006 و2007 و2008 و2011 و2012 حيث حقق الميزان التجاري فائضا قدر بـ 40.32 سنة 2008 وهو أعلى رصيد خلال فترة محل الدراسة.

– نلاحظ أن رصيد الحساب الجاري كان أقل من رصيد الميزان التجاري طول فترة الدراسة مما يدل على أن ميزان العمليات غير منظورة سجل رصيد سالب طول فترة الدراسة، وهذا يعود إلى تزايد تكاليف النقل وأيضا قلة تحويلات العاملين في الخارج.

– أما حساب رأس المال الذي يعبر عن صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال والقروض الخارجية وأقساطها المسددة فقد سجل رصيد سالب باستثناء سنة 2008 و2009 و2010 و2011 و2014 وأكبر

عجز سجله حساب رأس المال كان خلال سنة 2005 حيث قدر بـ 11.22- وهذا يعود إلى التقليص المعتبر لديون الخارجية بفضل التعجيل بعملية تسديد الديون سنة 2005 فعملية جدولة الديون تعتبر أهم العوامل التي ساهمت في عجز حساب رأس المال.

– ويمكن القول أن حساب رأس المال واجه أثناء فترة الدراسة عجز مستمر باستثناء سنوات 2008و2009و 2010و2011 و2014و 2015، ولكن الفائض في الحساب الجاري ساهم في تغطية هذا العجز بصورة مباشرة بإرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فالميزان التجاري الجزائري شديد الحساسية لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

– سجل ميزان المدفوعات رصيد موجب طول فترة الدراسة بإستثناء سنتي 2014 و2015،كما سجل رصيد متزايد إنتقل من 7.57 مليار دولار لسنة 2000 إلى 36.99 سنة 2008 ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول الذي قدر بـ 94.45 مليار دولار، كما عرفت سنتي 2014 و2015 رصيد سالبا في ميزان المدفوعات حيث وصل إلى 27.54- سنة 2015 وهو أقل رصيد عرفه ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة وهذا يعود إلى الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على الاحتياطات الأجنبية.

يمكن توضيح أثر تقلبات أسعار البترول على الاحتياطات الأجنبية بالجزائر من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم (2–3): تطور الإحتياطات الأجنبية خلال الفترة (2000– 2015).

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	الاحتياطات الأجنبية	سعر البترول الخام بالدولار
2000	11.90	27.60
2001	17.96	23.12
2002	23.11	24.36

28.10	32.92	**2003**
36.05	43.11	**2004**
50.64	56.18	**2005**
61.08	77.78	**2006**
69.08	110.18	**2007**
94.45	143.10	**2008**
61.06	148.91	**2009**
77.45	162.22	**2010**
107.46	182.22	**2011**
109.45	190.66	**2012**
105.87	194.01	**2013**
96.29	178.01	**2014**
43	144.1	**2015**
-	114.1	**2016**

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائري لسنوات 2000-2016.

- كان من بين التأثيرات الإيجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك، وعلى هذا الأساس لا أحد ينكر بأن هناك ارتباط وثيق بين أسعار النفط ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط وخصوصا الجزائر حيث نلاحظ:

– من خلال الجدول نلاحظ تزايد في الاحتياطات الاجنبية خلال فترة الدراسة حيث انتقل من 11.90 مليار دولار سنة 2000 إلى 114.1 مليار دولار في سنة 2016، فالجزائر استطاعت تعظيم حجم احتياجاتها الدولية من العملات الأجنبية وهذا ما من شأنه أن يساهم في زيادة فائض الرصيد الإجمالي ليميزان المدفوعات حيث سجل سنة 2013 أعلى قيمة قدرت بـ 194.01 مليار دولار كما شهدت سنة 2014 انخفاضا نتيجة التراجع الأخير لأسعار البترول، وتواصلت الاحتياطات في انخفاض وهذا بسبب تراجع الإيرادات البترولية حيث قدرت بـ 114.1 سنة 2016.

المبحث الثاني: أثر تقلب أسعار البترول على التوازنات الداخلية.

إن التذبذبات التى عرفتها أسعار البترول لها تأثير كبير على التوازنات الاقتصادية الداخلية ومن أجل معرفة أهم الانعكاسات التى شكلتها تقلبات أسعار البترول سوف نقوم بدراسة هذا الأثر على كل من الناتج الداخلى الاجمالي والميزانية العامة.

المطلب الأول: أثر تقلب أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي.

يعتبر قطاع المحروقات الشريان الأساسي للاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك جليا من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الاجمالي، وعليه سنحاول دراسة مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2015.

جدول رقم (3-3): تطور الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائري للفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	الناتج الداخلي الاجمالي				سعر البرميل من البترول (بالدولار)
	المجموع الاجمالي	المحروقات	قطاعات اخرى	حقوق ورسوم على الواردات	
2000	4123.5	1616.3	2216.4	290.8	27.60
2001	4227.1	1443.9	2480.3	302.9	23.12
2002	4522.8	2477.1	1668.2	377.5	24.36

2003	5247.5	1868.9	2980.3	403.1	28.10
2004	6150.4	2319.8	3384.4	446.2	36.05
2005	7562.0	3352.9	3715.1	494.0	50.64
2006	8514.8	9366.6	4141.0	491.5	61.08
2007	9366.6	4089.3	4744.8	532.5	69.08
2008	11043.7	4997.6	5392.2	653.9	94.45
2009	9968.0	3109.1	6143.1	715.8	61.06
2010	11991.6	4180.4	7063.5	747.7	77.45
2011	14526.2	5242.1	8429.5	854.6	107.46
2012	16115.5	5536.4	9501.6	1077.5	109.45
2013	16569.2	4968.0	10365.3	1235.9	105.87
2014	17731.5	4435.71	14504.3	1327.3	96.29
2015	16799	–	–	–	43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2000–2015).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

– تطور في قيمة الناتج الداخلي الاجمالي بحيث انتقل من 4123.5 مليار دولار سنة 2000 إلى 6150.4 مليار دولار سنة 2004، ورغم الانخفاض الحاصل في قطاع المحروقات لسنتي 2001-2002 إلا أن ذلك لم يؤثر على قيمة الناتج الداخلي الإجمالي ويعود ذلك أساسا إلى الارتفاع المحقق في حصيلة القطاعات الأخرى خاصة قطاع الزراعة.

– في الفترة الممتدة من 2005-2010 استمر الارتفاع المحقق في قيمة الناتج الداخلي الإجمالي مع ارتفاع أسعار البترول إلا أنه في سنة 2009 حصل انخفاض في كل منهما وذلك بسبب ازمة الرهن العقاري.

– استمرارية الارتفاع في حاصل الناتج الداخلي الإجمالي بقيمة 14526.2 مليار دولار لسنة 2011 إلى ما قيمته 17731.5 مليار دولار في سنة 2014 حيث مثلت هذه القيمة أكبر رصيد محقق للناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر الذي يقابله انخفاض في أسعار البترول غير أن ذلك لم يؤثر عليه لأن هذا الارتفاع يعود أساسا

إلى تطور في حصيلة القطاعات الأخرى إذ مثلت ما قيمته 14504.3 مليار دولار من حصيلة الناتج الداخلي الاجمالي.

– شهدت سنة 2015 تراجع في الناتج الداخلي الاجمالي جراء انخفاض حاد في أسعار البترول (الصدمة النفطية) بداية من منتصف سنة 2014، وذلك بسبب انكماش الطلب العالمي وانخفاض العرض وارتفاع قيمة الدولار وزيادة في أسعار الفائدة.

المطلب الثاني: أثر تقلب أسعار البترول على الميزانية العامة.

تلعب موارد المحروقات دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وإن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية وعليه سنحاول دراسة مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة في الفترة 2000-2015.

جدول رقم (4-3): تطور أرصدة الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	الايرادات			النفقات	رصيد الميزانية	سعر البرميل من البترول (بالدولار)
	المجموع العام	إيرادات الجباية من المحروقات	إيرادات خارج المحروقات			
2000	1578.16	1173.23	404.92	1178.12	400.04	27.60
2001	1505.53	950.3	555.23	1321.03	184.50	23.12
2002	1603.19	1007.9	595.29	1550.65	52.54	24.36
2003	1974.4	1350	624.4	1690.20	284.20	28.10
2004	2229.7	1570.7	652.5	1891.8	337.9	36.05
2005	3082.5	2352.7	724.1	2052.0	1030.6	50.64
2006	3639.8	2799.0	840.5	2453.0	1186.8	61.08
2007	3687.8	2796.8	883.1	3108.5	579.3	69.08
2008	5190.5	4088.6	1022.1	4191.0	999.5	94.45
2009	3676.0	2412.7	1263.3	4246.3	-570.3	61.06
2010	4379.6	2905.0	1487.8	4466.9	-74.0	77.45
2011	5790.1	3979.7	1810.4	5731.4	-63.5	107.46
2012	6339.3	4184.3	2155	7058.1	-718.8	109.45
2013	5940.9	3678.1	2262.8	6092.1	-151.2	105.87
2014	5719.0	3388.3	2330.6	6980.2	-1261.2	96.29
2015	4684.65	-	-	8858.06	-4173.41	43
2016	4747.43	-	-	7984.18	-3236.75	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2000-2015)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ فيما يخص الإيرادات ما يلي:

– ارتفاع قيمة الجباية البترولية في مجموع الإيرادات العامة للدولة، بحيث ترفع هذه القيمة طالما أن الموارد المتأتية من قطاع المحروقات في تزايد مستمر بسبب ارتفاع أسعار البترول في الاسواق العالمية والعكس.

– تطور الإيرادات البترولية من سنة 2000 بمبلغ يقدر ب 1573.23 مليار دينار جزائري الذي يمثل نسبة 74.34% من إجمالي الإيرادات إلى ما قيمته 4088.6 مليار دينار جزائري سنة 2008 والذي تمثله نسبة 78.77% من الإيرادات الإجمالية وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

– تراجع الجباية البترولية من 4088.6 مليار دينار جزائري سنة 2008 إلى 2412.7 مليار دينار جزائري سنة 2009 و2905 مليار دينار جزائري سنة 2010 مرافقا ذلك انخفاض في أسعار البترول وهذا بسبب تداعيات الأزمة العالمية وانخفاض الطلب العالمي على البترول من جهة وانخفاض الصادرات الجزائرية من المحروقات من جهة أخرى نتيجة تراجع عمليات الاستكشاف والبحث والتنقيب.

– انخفاض أسعار البترول من 109.75 دولار للبرميل إلى 96.29 دولار سنة 2014 إلى 43 دولار سنة 2015 وهذا ما يؤثر سلبا على تراجع إيرادات الميزانية التي تراجعت من 5719.0 مليار دينار جزائري سنة 2014 إلى 4747.43 مليار دينار جزائري سنة 2016.

بالنسة للنفقات يتضح من الجدول مايلي:

– النفقات العامة تتزايد بصورة مستمرة خلال فترة الدراسة، بحيث كلما كانت أسعار البترول مرتفعة يصاحب ذلك ارتفاع في النفقات كما قامت في هذه الفترة الجزائر بتطبيق برامج الانعاش الاقتصادى ودعم النمو والتي تم تغطيتها بالإيرادات المحققة نتيجة انتعاش أسعار المحروقات والتى جعلتها تتمتع بقدرة تمويلية كبيرة.

– في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2008 شهدت الميزانية تسجيل فائض في رصيدها وهذا يدل على أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات، كما له الدور الأساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر الأمر الذي يتأتى من ارتفاع أسعار البترول وبتالي ارتفاع حصيلة الجباية البترولية التى بدورها توفر الموارد اللازمة لتغطية النفقات.

– خلال السنوات الحالية فإن أسعار البترول شهدت تراجعا مما أدى إلى انخفاض قدرة الدولة على تغطية مختلف النفقات فأثر ذلك على رصيد الميزانية بعجز قدر بـ 4173.41- مليار دينار جزائري.

ولعل هذه الارقام توضح الدور الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد توازن الميزانية خاصة أمام انحصار مصادر الإيرادات العامة، لذا فإن استقرار الميزانية العامة للدولة رهينة أسعار البترول فأي انخفاض مفاجئ فيها يجعل الميزانية العامة تشهد اختلالات عميقة تؤثر على الرصيد بالعجز أو الفائض.

المبحث الثالث:آليات التخفيف من حدة التبعية البترولية في الجزائر.

إن التحديات المستقبلية للجزائر تكمن في تجاوز هذه الأخيرة اعتمادها على البترول كركيزة لاقتصادها، باعتباره ثروة محدودة وغير قابلة للتجديد والبحث عن مصادر متجددة غير ناضبة كبديل للمحروقات وهذا لتمويل مختلف القطاعات وتحقيق التنمية الشاملة.

المطلب الأول: السياحة والاستثمار الأجنبي كبديل لقطاع المحروقات.

الفرع الأول: السياحة كبديل لقطاع المحروقات.

تعد السياحة أحد المجالات التى تشهد اهتماما متزايد، باعتبارها أصبحت تشكل أحد الموارد للتنمية الشاملة والمعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي، وبذلك يحتل النشاط السياحي مكانا هاما في الاقتصاد وأصبح بمثابة صناعة العصر والمستقبل لما يجلبه من مداخيل هامة للدول التى تتمتع بصناعة سياحية قوية، وتعتمد هذه الأخيرة على التشجيع لما تقدمة الدولة من تسهيلات، ومستوى أسعار، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الإعلام لجذب السياحة، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب التي يهتم بها السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

ولكن السياحة الوطنية رغم ما تتمتع به الجزائر من موارد سياحية المتعددة والمتكاملة والتي نادرا ما نجدها مجتمعة في دولة واحدة (سواحل، صحاري، أنهار، مرتفعات، غابات، ثلوج، مناخ معتدل على مدار السنة...الخ) والتي يمكن أن تجعل منها وجهة سياحية رائدة في حوض المتوسط[1]، إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد على ما هو منتظر منها لتساهم به في تحقيق التنمية المرجوة منها للاقتصاد الجزائري، فمساهمتها تبقى ضئيلة جدا وتملك الكثير من العراقيل في قطاع السياحة منها العوائق الإدارية والقانونية، عائق العقار السياحي، ضعف الثقافة السياحية،

[1] خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2004، ص 243.

وتراكم المشاكل البيئية، ضعف دور التكنولوجيا والإعلام والإتصال[1]، وكل هذا لا يمنع من إدراك أن الاقتصاد السياحي هو الأنسب للجزائر ليكون بديلا للثروة البترولية، فالجزائر اليوم تعمل وأكثر من أي وقت مضى من أجل تنمية السياحة الوطنية، والعمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية للسياحة في العالم، وبالتالي العمل على جعل الجزائر مقصدا سياحيا عالميا خاصة وأن القطاع السياحي الوطني مازال يملك في جعبته ما يجعله قادرا على تحقيق حتى أكثر من الأهداف المنتظرة.

توصيات تساهم في تفعيل وتنشيط السياحة:[2]

- إعطاء القطاع السياحي أهمية لا تقل عن باقي القطاعات الأخرى.
- إعداد مخطط تنموي شامل واضح المعالم وبرزنامة زمنية.
- تخصيص إمكانيات مادية وبشرية خاصة لتطوير القطاع.
- إنشاء بنك مخصص في تمويل الاستثمارات السياحية، وإصدار المزيد من التحفيزات الإستثمارية والإعفاءات الضريبية.
- إعادة النظر في نظام التكوين المرتبط بهذا القطاع.
- إشراك القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي.
- دعم القطاع العمومي حتى يستطيع مواكبة التغيرات الحاصلة في هذا القطاع على المستوى العالمي ومواجهة المنافسة العالمية المفروضة عليه اليوم.
- بث الوعي السياسي لدى المواطنين من خلال الوسائل السمعية البصرية والقراءة.
- تحسين صورة السياحة دوليا من خلال الندوات والملتقيات وكافة وسائل الإعلام وإستغلال وسيلة الأنترنت لهذا الغرض.
- وضع قطاع السياحة والصناعات التقليدية والحرف كأولوية ماسة من أولويات عمل برنامج الحكومة.
- إعادة تنشيط وتفعيل مهام وأهداف الوكالات أو الهيئات التي تسند لها مهمة ترقية السياحة.

---

[1] عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000– 2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، أطروحة دكتوراه، نقود ومالية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013/2012، ص 135.

[2] هواري معراج، محمد سليمان جردات، **السياحة وأثرها في التنمية الإقتصادية العالمية حالة الإقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث، العدد 3، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص25.

- القيام ببحوث ودراسة السوق لتطوير قطاع السياحة.
- إنشاء متاحف للسياحة وللصناعات التقليدية والحرف عبر كل قطر.
- المشاركة في المعارض الدولية والإقليمية والجهوية وإحداث معارض عربية، وطنية ومحلية.
- ضرورة تمييز ووضع علامات تجارية على المنتجات الحرفية التقليدية المصدرة نحو الأسواق الأجنبية.

الفرع الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل لقطاع المحروقات.

من المجدي اقتصاديا للجزائر الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر فهو يعمل على نقل التكنولوجيا المتطورة مما يخلق فرصا للتصدير ويساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال الاستغلال للموارد المادية والبشرية المتاحة، كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على استعمال مجالات جديدة في الإنتاج والإدارة والتسويق، وكذلك في إيجاد الروابط مع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية المختلفة، وينتج عن كل هذا تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار[1] بحيث تصنف الجزائر من بين 141 دولة في المرتبة 109 من حيث استقبال الاستثمارات الاجنبية، ولعل أبرز أسباب ذلك هو التردد في اكتشاف السوق الجزائرية بسبب الأوضاع الغير مستقرة والعراقيل البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر الأجنبي بصورة أكبر في الجزائر والتي هي وليدة سوء التسيير[2]، ولأجل جذب الاستثمارات الأجنبية قامت الجزائر بتقديم مجموعة من الحوافز، يمكن تلخيصها أهمها فيما يلي[3]:

- ترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري.
- الترخيص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية.
- إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI، إنشاء صندوق دعم الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار.

---

[1] زغراد أحمد، **الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 3، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص 159.

[2] موري سمية، مرجع سابق الذكر، ص 183.

[3] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013،ص 113.

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع الداخلة في إنجاز الاستثمار وتطبيق نسبة منخفضة في مجال الرسوم الجمركية، والإعفاء من سنتين إلى 5 سنوات من ضريبة أرباح الشركات، وتطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد إستثمارها.
- في ضمانات الإستثمار يتم معاملة المستثمر المحلي أو الأجنبي بإعتباره شخصا طبيعيا أو معنويا بنفس الحقوق والإلتزامات الخاصة بالإستثمار.
- ومن ناحية الإقرار الجزائري بالتحكيم الدولي، لابد من العودة إلى النصوص القانونية الدولية في حالة النزاعات ذات صلة بالاستثمار الدولي وخاصة إذا بدأنا فعليا في شراكة أوروبية وانتهاء بالتحضير للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC.

والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية:

الجدول رقم (5-3): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة (الجزائر).

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من دول العالم (مليون دولار)	1,108	1,065	634	882	1,081	1,795	1,662	2,593	2,746	2,264	2,571	1,484
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى دول العالم (مليون دولار)	9,3	98,6	10,9	254	-20,2	34,6	295,1	317,9	215	220,2	534	-41
الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	2,02	1,88	0,93	1,03	1,05	1,53	1,23	1,51	1,99	1,40	1,29	0,71

المصدر: أمال تخنوني، بلال ملاخسو، الإتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية يومي 19/18 نوفمبر 2015، ص 24.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال عدة مؤشرات على مستوى الاقتصاد الوطني، والجدول رقم (5-3) يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر، في شكل نسب مئوية من الناتج الداخلي الاجمالي في الفترة 2001-2012 فمن الجدول السابق يتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بقيت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية 2012 أين عرفت انخفاضا قدر بنسبة 0,71% بعد ما كانت 1,29% سنة 2011، وعليه يمكن القول بأن مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة جدا.

المطلب الثاني: تنشيط قطاعي الصناعة والزراعة لتخفيف التبعية البترولية.

الفرع الأول: تنشيط القطاع الصناعي.

إن القطاع الصناعي العمومي الجزائري جهاز له قيمته وقدرته التقنية والصناعية المعتبرة، ويشتمل على قدر كبير من طاقات النمو التى تحتاج إلى الإسعاف والإنعاش لكي يؤدي دوره في الاقتصاد الوطني، لذلك فإن خصائص السوق الجزائري والموقع الجغرافي والروابط التي يسجلها القطاع الصناعي، هي كلها عوامل من شأنها أن تمكن هذا القطاع من أن يجد لدى الشركاء الأجانب اهتمام تمكنه من التكيف التكنولوجي وتحقيق قدراته وإيجاد منافذ له في السوق الدولية، ويجب أن نشير إلى دعم صناعة البتروكمياويات بشكل خاص حيث يفرض المنطق على أى دولة نفطية أن تعمل على إقامة صناعية بترولية على الأقل، من أجل ترقية الصادرات المصنعة (التكرار) بدلا من صادرات المحروقات في شكلها الخام.

كما أن دعم الصادرات البتروكيماوية تعمل من جهة، على التقليل من تصدير البترول الخام والغاز وتزيد من القيمة المضافة بتصدير المشتقات ومنتجات التكرير، ومن جهة ثانية تلبي الاحتياجات المحلية المتزايدة من المشتقات والمخصبات التى تتطلبها قطاعات الصناعة والزراعة، وبما توفره من بدائل تعوض النقص في بعض الموارد والمنتجات التي قد لا تتوفر محليا بشكل كافي، مثل الأخشاب والورق والمعادن وغيرها.

ويعتبر التوجه نحو صناعة البتروكيماويات هو ضروري لاستعادة القدر الأكبر من القيمة المضافة من البترول والغاز، إذ أن برميل البترول الخام عند سعر 17 دولار ترتفع قيمته إلى حوالى 20 دولار بتحويله إلى بنزين، ثم إلى 55 دولار بتحويله إلى بترو كيماويات أساسية مثل الإثلين والبروبلين، ثم 150 دولار بإنتاج

البتروكيماويات النهائية، وأخيرا ترتفع قيمته من 2700 إلى 3000 دولار بعد مرحلة الصناعات التكميلية[1] مما يوضح أهمية التصنيع البتروكيماوي بالنسبة للدول النفطية.

الفرع الثاني: تنشيط القطاع الزراعي.

إن تنمية القطاع الفلاحي يتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات وإستراتيجية يترتب عنها المساهمة في :

- تخفيف التبعية الغذائية.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الإستراتيجية والتى رغم خضوعها لقواعد السوق وميكانيزمات التحرر الاقتصادي، إلا أن اعتبارها قطاعا إستراتيجيا يتطلب تدخل الدولة في توجيهها وفق أطر من شأنها أن تحقق الأهداف وذلك من خلال[2]:

– تشجيع وتدعيم الاستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتجات إستراتيجية.

– توفير التمويل الضروري وفق ميكانزمات شفافة وسريعة وسهلة مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب.

– حل إشكالية الملكية العقارية حتى يتم خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، وهو ما سيساهم لا محالة في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي باعتبار أن الفلاح عون اقتصادي وأن المنتج الفلاحي له قيمة مالية إستراتيجية.

– وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات والوضع العلمي، مما يساهم في توعية وترشيد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور...إلخ.

[1] ميهوب مسعود، مرجع سابق الذكر، ص 178.
[2] نفس المرجع، ص 179.

– خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي ويعمل وفق أطر موضوعية وبعوامل اقتصادية عقلانية.

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة كبديل للبترول.

يقصد بالطاقة المتجددة الطاقة التي لا تنضب ولا تنفذ، وتشير تسميتها إلى أنها كلما شارفت على الانتهاء تتواجد مجددا أي أنها تتمتع بطابع التجدد والديمومة ويكون مصدرها احد الموارد الطبيعية، وأهم ما يميزها أنها طاقة نظيفة وصديقة للبيئة، كونها لا تخلف أثار سلبية على البيئة، وتعتبر من أحسن الحلول للتخلص من التبعية البترولية وفي الآونة الأخيرة ظهر نوع جديد من الأعمال تحت مسمى تجارة الطاقة المتجددة، وتركزت جل أعمالها على تسخير مصادر الطاقة المتجددة واستغلالها لتكون مصدرا مدرا للدخل والنفع المادي، وعلى الرغم مما تعاب به كيفية استغلال الطاقة المتجددة، من كلفة عالية وعدم توفير الآليات والتقنيات اللازمة بشكل كاف، إلا أن هناك عددا كبيرا من الدول من بينها الجزائر تستغل هذه الطاقة وتستعد للبدء بمشاريع إستثمارية للطاقة المتجددة والعمل على تطويرها وتنميتها.

ونميز بين نوعين من هذه المصادر[1]:

- مصادر تحتاج إلى مستوى تكنولوجي في متناول غالبية دول العالم، وهي قيد الإستخدام.
- ومصادر تتطلب مستوى تكنولوجي رفيع، لا يملكه العالم حتى في وقتنا الحاضر، وهي ما تزال في مرحلة التجارب والأبحاث.

أما نحن فنهتم بدراسة النوع الأول من المصادر والتي تتمحور أساسا في الطاقة الشمسية، والطاقة المائية، والطاقة الهوائية، وطاقة الحرارة الجوفية والطاقة العضوية.

وبالنسبة للطاقة الشمسية فالجزائر تقع في حزام الصحراء الكبرى ما يجعلها تستقبل ضوء الشمس بما يزيد عن 3000 ساعة شمس يوميا والذي تتمكن التكنولوجيا الحديثة من تحويله إلى طاقة شمسية حرارية أو شمسية كهربائية/ضوئية، وفي هذا الصدد جاء قانون الكهرباء وتوزيع الغاز عبر القنوات الذي يسعى لإنتاج حجم أدنى من الكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة أو عن طريق نظام التوليد المزدوج.

[1] أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات" دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العلمية"**، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العرلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص29.

وتجدر الإشارة أن 18 قرية تجمع حوالي ألف مسكن هي مزودة الآن بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في ولايات الجنوب الكبير، وهناك برنامجا سيتم تنفيذه يرمي إلى تزويد 16 قرية أخرى تجمع حوالي 600 مسكن، كما هناك دراسات جارية لتعميم استعمال الطاقة المتجددة في كل المواقع المنعزلة البعيدة عن الشبكة الكهربائية لإعطاء أهمية قصوى للطاقة المتجددة، كما سيتم إنشاء شركات متخصصة في هذا المجال هدفها الأساسي تنمية الطاقة الغير ملوثة والمتجددة.

كما منحت الجزائر اهتمام كبير لطاقة الهوائية من خلال برمجة إنجاز حظيرة هوائية بتندوف، ويتغير المورد الريحي من مكان إلى آخر نتيجة الطوبوغرافيا وتنوع المناخ، حيث تبلغ سرعة الرياح في الجزائر مابين 2 الى 6 م/ثا وهي طاقة ملائمة ومعتدلة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة[1] بحيث أن هذه الطاقة لا تزال تحتاج إلى البحث والتطوير التكنولوجي.

وفي مجال الطاقة النووية تشير الدراسات إلى وجود توضعات عرقية ورملية لليورانيوم في الطاسيلي ومنطقة الهقار بكميات معقولة تصل إلى 28000 طن وكميات إضافية محتملة تقدر بـ 5490 طن، مع العلم أن الجزائر تملك مفاعلين نووين في" دراية "و "عين وسارة "لأغراض البحث العلمي الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وفي مجال الطاقة المائية تقدر كمية الأمطار التى تتساقط على الإقليم الجزائري بحوالي 65 مليار متر مكعب سنويا لكن لا يستغل منها إلا نسبة قليلة تقدر ب 5 % وتتركز هذه الأمطار في مناطق، إما إنتاج الكهرباء بالاعتماد على الطاقة المائية تبلغ 3 % وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانيات المائية التي تتوفر عليها الجزائر[2].

كما تملك الجزائر إمكانيات أخرى لم تلق الرعاية الكاملة بعد في مجال إنتاج الطاقة منها الطاقة العضوية ومصادر للطاقة من الحرارة الجوفية حيث تمتلك الجزائر ما يقارب من 200 نبع في مناطق مختلفة من البلاد.

---

[1] فروحات حدة، **الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، دراسة لواقع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، 2012، ص 154.

[2] خليل دعاس، مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة حالة الجزائر، أطروحة دكتراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 184.

خلاصة الفصل.

– إن توازن ميزان المدفوعات يتوقف على التقلبات التى تحدث في أسعار البترول مما يعنى أن مساهمته كبيرة وخاصة في تطوير الاقتصاد الجزائري.

– ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة سمح للجزائر من القضاء على مديونيتها الخارجية وتكوين احتياطي كبير من الصرف الأجنبي.

– إن التطورات الحاصلة في قيمة الناتج الداخلي الاجمالي تعود أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول، كما تلعب موارد المحروقات دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية فأي انخفاض مفاجئ فيها يجعل الميزانية العامة تشهد اختلالات عميقة تؤثر على الرصيد بالعجز أو الفائض.

– تزخر الجزائر بميزات فريدة من نوعها وبها طاقات وإمكانيات لم يتم استغلالها تستطيع بواسطتها إنهاء اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد في التراكم المالي وذلك بإعادة تحفيز كافة القطاعات الاقتصادية بتوفير الشروط اللازمة ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية مصادر الطاقة المتجددة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة.

بعد دراستنا لماهية البترول وثقله في اقتصاديات الدول من خلال خصائصه الهائلة التى جعلت منه العجلة المحركة لهذا العالم، وأكسبته مكانة وأهمية كبيرة على الصعيد الدولي، الأمر الذي مهد لان يكون للنفط دورا هاما ضمن اقتصاد الجزائر، حيث سعت هذه الأخيرة منذ استقلالها إلى تنمية مواردها وتحقيق النمو الاقتصادي واللحاق بركب التقدم ومواكبة التطورات.

إلا أن الاعتماد الكبير على البترول جعلها عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية ويعزي هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام، إذ شكل البترول معظم الحجم التجاري للصادرات الجزائرية، وهذا مؤشر يعتبر من أخطر المؤشرات الاقتصادية في العالم فهذه السلعة وكما رأينا أصبحت تحدد أسعارها في السوق العالمية وهي تتأثر بعدة عوامل مباشرة والتى تأثر فيها بالزيادة أو الانخفاض في أسعارها.

- **أولا: نتائج البحث:**

من خلال دراستنا يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

1. البترول سلعة إستراتيجية في العالم وأهم مصدر للطاقة، بحيث له ابعاد فنية واقتصادية تجعل منه الركيزة الأساسية في تطوير الاقتصاد الدولي.
2. الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على المداخيل المتأتية من البترول.
3. يعتمد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط كمحرك وحيد لإنعاش الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن أي تراجع لموارد هذا القطاع ستنعكس سلبا على الاقتصاد محدثة أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية.
4. إن الجزائر اليوم لم تتعلم من ماضيها مع التقلبات السلبية لأسعار البترول في السوق العالمية وأنها مازالت سائرة في نفس المسار غير مبالية بالمستقبل وحق الأجيال القادمة وحقيقة أن البترول مادة ناضبة.
5. تلعب الإيرادات المالية المتأتية من قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة لتجسيد التنمية الاقتصادية.
6. إن اعتماد الجزائر على مصدر تمويل وحيد جعلها عرضة للتقلبات والتغيرات السعرية التى تحدث على مستوى هذا القطاع والذي يخضع لقوة خارجية، ناهيك عن تحكمها في سياسات هذه السوق.

7. إن نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هناك علاقة بين العوائد البترولية المرتبطة أساسا بأسعار النفط، حيث انعكس انهيار وتراجع أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 سلبا على التوازنات الاقتصادية الكلية، من خلال عجز كل من ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة، وذلك بتراجع مواد الصادرات النفطية، التي تشكل المورد الأساسي لإيرادات الميزانية من جهة، والمصدر الأساسي لوجود الفائض في ميزان المدفوعات، كما انعكس ذلك سلبا على تراجع احتياطي الصرف الأجنبي.

- **ثانيا: توصيات الدراسة.**

وبناءا على النتائج السابقة يمكن تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

1. التوجه نحو الاستفادة من إمكانيات الجزائر في الطاقات المتجددة وإشراكها كمورد مالي مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية، لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية لأن ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في الجزائر.
3. دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية الاقتصادية أو القانونية أو الإدارية، والإسراع في حلها، حيث تؤكد التجارب الدولية في هذا الشأن ضرورة تقديم حوافز ضريبية ومالية إلى الاستثمارات التي تتوافق مع أولويات النتيجة الاقتصادية.
4. تنمية القدرات المحلية اللازمة لإدارة المنشآت والقوى العاملة الفنية والقدرات التكنولوجية لتمكين الجزائر من الإطلاع بقدر أكبر من المسؤولية لتحقيق الاهداف الإنمائية على المستوى الفردي والجماعي.
5. على الجزائر أن تسعى للتطوير والاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي واستغلال الإمكانيات التي تمتلكها في هذا المجال.
6. استثمار فوائض عائدات البترول في تأهيل المؤسسات الصناعية ذات التجهيزات الحديثة، الشيء الذي يؤدى إلى زيادة إنتاجها وتحسين جودتها وبالتالي قدرة هذه المؤسسات على المنافسة والتوجيه نحو التصدير.

- **ثالثا: أفاق الدراسة.**

من خلال تناولنا لدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، اتضح أن هذا الموضوع يحمل الكثير من التعقيد، ويأخذ حيزا كبيرا من الدراسات التى تعتبر جديرة بالبحث من بينها نذكر:

- ✓ أثر العوائد النفطية على عدالة توزيع الدخل في الدول النفطية حالة الجزائر.
- ✓ مستقبل البترول الجزائري والبدائل المتاحة له للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- ✓ ترقية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كبديل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- ✓ تنويع الصادرات كآلية للنهوض بالاقتصاد في ضل انهيار أسعار المحروقات.
- ✓ مستقبل النفط في الجزائر والآفاق المستقبلية للاقتصاد بعد الثروة النفطية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

I. المراجع باللغة العربية.

أولا: الكتب.

1. أحمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، الطبعة الجديدة، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلع، بيروت، 1990.
2. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، 2000.
3. حسين عبد الله، مستقبل النفطي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
4. سارة حسين منيمنة، جغرافيا المواردوالانتاج، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1996.
5. الشمري رضا عبد الجبار، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
6. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، الطبعة التاسعة، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، مصر، 2003.
7. كولن كامبيل، وآخرون، نهاية عصر البترول التدابير الضرورية لموجهة المستقبل، ترجمة عدنان عباس على، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2004.
8. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
9. محمد عجلان، البترول والعرب، دار العرابي للنشر والتزيع، بيروت، لبنان، 1974.
10. محمد فوزي أو السعود، وآخرون، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
11. يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.

ثانيا: الأطروحة والرسائل.

1. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات "دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العلمية"، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.
2. بالقاسم زباني، دور المحروقات في تمويل التنمية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1995.
3. بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
4. جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2009، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006-200.
5. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال 1986-2008، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.
6. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
7. خليل دعاس، مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة حالة الجزائر، أطروحة دكتراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012.
8. دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذب أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2015.
9. شرقي زينب، فعالية الساسية المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، مدية، 2015-2016.

10. ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، 2008-2009.

11. طيبوني أمينة، تمويل الإستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

12. عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013.

13. عيسى مقليد، قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

14. قويدري قويشح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستار، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

15. مدشن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، تخصص نقود ومالية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

16. موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010.

17. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية التسيير، كلية العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2012/2011.

ثالثا: المقالات والدوريات.

1. إبراهيم قلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة، الجزائر 2013.

2. خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2004.
3. زغراد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة، 2005.
4. فروحات حدة، الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، 2012.
5. هواري معراج، محمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005

رابعا: المؤتمرات والملتقيات.

1. أمال تخنوني، بلال ملاخسو، الإتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية يومي 19/18 نوفمبر 2015.
2. سمية فرقاني، **أثار** التغيرات في أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، المخاطر والحلول،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر يوم 2015/10/15.
3. غزازي عماد، تراجع وإنهيار أسعار النفط الأسباب والمخاطر والآثار الاقتصادية، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار النفط على الاقتصاديات المصدرة له،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، مدية، الجزائر يوم 10/28/ 2015.
4. مصطفى ديبون، ماهو البترول، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 80-280، ماي .1981
5. وصاف سعيد، السياسة من الإمدادات النفطية وإنعكاساتها، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل 2008.

خامسا: التقارير والمراسيم.

1. : تقرير الأمين العام السنوي، رقم 41، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، 2014.
2. تقارير بنك الجزائر، (2000-2015).
3. صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2000-2007.
4. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي 38، أوبك، الكويت، 2011.
5. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري حول التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الاعضاء، نوفمبر 2015.

II. مراجع باللغة الاجنبية.

أولا: الكتب.

1. Nadin Bret Rouzaut, Jean-Pierre Farennec, Recherche et production du pétrole et du gaz,réserves, coutes, contrats, editonstechnip, 2eme édition, paris, France, 2011
2. Oil and gaz production hand book, an introduction to oil and gaz production, havard devold, ABBATPA OIL and GAZ, 2006, p17.

III. المواقع الالكترونية.

إنتاج الجزائر من المحروقات فاق التوقعات في الأشهر الأربعة الأولى من 2015، مقال متوفر على الموقع التالي: www.elahdath.net/national/2310.

عبد الوهاب بوكروح، الجزائر استهلكت 50% من احتياطاتها من البترول والغاز، مقال متوفر على الموقع http://www.maghress.com/magharib/33110